

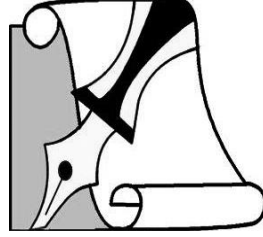


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

العلاقات الإسرائيلية الكردية: مسار ومصير

١ - مدخل:

تعتبر المخططات الصهيونية، اليهودية والعالمية، لتفتيت المنطقة العربية والإسلامية، قديمة العهد وهي لم تقتر أو تهدأ يوماً قط حتى لحظتنا هذه. و"إسرائيل" الكيان الغاصب كانت تدرك تماماً أن لا قابلية لها للعيش والاستمرار في المنطقة العربية مع وجود من يقاوم ويرفض ويرفع شعارات تطالب بزوالها. وتجربة نحو سبعين عاماً تشهد على ذلك، ومحاولات تطبيع علاقاتها مع الشعوب العربية أثبتت فشلها، ومعاهدات "السلام" المزعومة لم تجعلها دولة قابلة للحياة، كما أن السنين لم تجهض ثابتة المقاومة والتصدي لاحتلالها، وقدرتها الذاتية ومؤازرة أمريكا والدول الغربية وحتى العربية لها، لم تجعلها قادرة على تثبيت كيانها باطمئنان وأمان وسط محيط عربي وإسلامي مناهض لها ومقاوم. لذا فإنها تدرك اليوم أكثر من أي وقت مضى أن استراتيجية التفوق العسكري على الجيوش العربية التي انتهجتها سابقاً لم تعد تحصنها، ولا نقل المعركة إلى دول الجوار. فالمقاومة الوطنية الشريفة قلبت المعادلات والاستراتيجيات، وغيّرت الموازين والحسابات. وما جرى ويجري في لبنان وسوريا والعراق وفلسطين خير دليل على ذلك، الأمر الذي جعل الكيان الغاصب يلتجئ إلى مخططات قديمة كان قد أعدّها لتقسيم المنطقة ووضعها الآن موضع التنفيذ العملي. فالسيادة الصهيونية اليهودية على المنطقة لن تقوم لها قائمة إلا بتفتيت هذه المنطقة إلى دويلات طائفية ومذهبية متناحرة، فحينها فقط تصبح الفرصة سانحة أمام الكيان لتحقيق حلم "إسرائيل الكبرى"، بعد أن تضعف دول الجوار وتذهب ريحها. ووفقاً لهذا التفكير يتعيّن على الحركة الصهيونية أن لا تسمح بقيام أو استمرار وجود أي دولة مركزية كبرى في المنطقة وأن تعمل كل ما في وسعها لتفتيت ما هو قائم منها وتحويله إلى كيانات صغيرة طائفية أو عرقية متناحرة. فإذا نجحت في ذلك تكون قد ضربت عصفورين بحجر واحد، الأول: أن تتحوّل "إسرائيل" العنصرية نفسها إلى دولة طبيعية تقوم على أسس لا تختلف عن بقية الدول المجاورة، والثاني: أن تصبح "إسرائيل" هي الدولة الأكبر والأقوى والأكثر تقدماً وبالتالي تأهيلاً وقدرة على قيادة المنطقة والسيطرة على تفاعلاتها ومواردها وإمكاناتها وسياساتها، ممّا يمكن أن يسمح لها بأن تؤدي دور ضابط الإيقاع بحيث تتولّى تنظيم وضبط حركة المنطقة وفق رؤاها ومصالحها الجيوسياسية والجيواستراتيجية الخاصة.

ولم يكن طرح إصرار رئيس حكومة العدو ننتياهو بتحويل كيانه الغاصب إلى دولة يهودية صرف، سوى مؤشّر على مخطط صهيوأميركي بأنّ المنطقة ذاهبة باتجاه التقسيم على أساس طائفي ومذهبي. والمخططات الصهيونية بهذا الصدد قديمة وأكثر من أن تُحصى وإن كان جوهرها متشابهاً، ولعل أقدمها وثيقة "كارينجا"،

التي أعدتها "هيئة الأركان الإسرائيلية" ونشرت في كتاب يحمل عنوان "خنجر إسرائيل" عام ١٩٥٧، ثم "وثيقة كيفونيم" التي وضعها الكاتب الصهيوني عوديد بينون ونشرتها مجلة "كيفونيم" الناطقة باسم المنظمة الصهيونية العالمية في شباط ١٩٨٢، فضلاً عن مشروع المؤرخ الصهيوني الأميركي الشهير برنارد لويس لتقسيم الشرق الأوسط إلى أكثر من ثلاثين دولة إثنائية ومذهبية، ووثيقة لين بيرك الشهيرة عام ١٩٩٦ التي تهدف إلى تأمين "إسرائيل"، وكذلك مشروع بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأميركي السابق الذي يهدف إلى نقيت الوطن العربي وتحويله إلى كانتونات تضم جماعات عرقية ودينية مختلفة يسهل التحكم بها واستخدامها كأدوات في إثارة النزاعات والتحكم بالتوازنات، بحيث يسمح للكانتون الإسرائيلي أن يعيش بسلام في المنطقة. وأيضاً دراسة ريتشارد بيرل المستشار السابق لوزير الحرب الأميركي بعنوان "الإستراتيجية الإسرائيلية حتى عام ٢٠٠٠" التي دعا فيها أميركا لغزو العراق باعتبار ذلك جزءاً محورياً من الاستراتيجية الإسرائيلية. وأخيراً خريطة "الشرق الأوسط الجديد" التي لوّحت بها الولايات المتحدة الأمريكية علناً على لسان وزيرة خارجيتها كونداليزا رايس خلال العدوان "الإسرائيلي" على لبنان عام ٢٠٠٦.

إن الإستراتيجية التي اقترحها بينون عكست نظرياً ما يدور فعلاً في تلافيف العقل الصهيوني، ووجهت سياسات إسرائيل الخفية والمعلنة. وليس أدل على ذلك من أن "إسرائيل" أقدمت بعد أقل من أربعة أشهر من نشر دراسته على غزو لبنان وبذلت كل ما في وسعها لتفتيته إلى كيانات طائفية وتحويله إلى دولة وظيفية لحماية أمنها ومصالحها. وصحيح أنها فشلت في ذلك الوقت لكنها لم تيأس ولم تتخلّ قط عن استراتيجيتها التفتيتية تلك.

لقد رأى بينون أن العالم العربي الإسلامي هو بمثابة برج من ورق أقامه الأجانب -فرنسا وبريطانيا في العشرينيات- بدون أن يضعوا في الحسبان رغبات وتطلّعات سكان هذا العالم. وقد قسّم هذا العالم إلى ١٩ دولة كلها تتكوّن من خليط من الأقليات والطوائف المختلفة، والتي تُعادي كل منها الأخرى، وعليه فإنّ كل دولة عربية إسلامية معرضة اليوم لخطر التفتت العرقي والاجتماعي في الداخل إلى حدّ الحرب الداخلية الأهلية كما هو الحال في بعض هذه الدول. وإذا ما أضفنا إلى ذلك الوضع الاقتصادي المترديّ يتبيّن لنا كيف أنّ المنطقة كلها، في الواقع، على شفا الانهيار ولا يمكنها التصديّ للمشكلات الخطيرة التي تواجهها.

لقد تحدّث مخطط بينون عن ضرورة تقسيم سوريا ولبنان والعراق إلى دويلات عرقية ومذهبية على أساس أنّ جبهة الشمال السورية اللبنانية مع العراق تشكّل أكبر الأخطار على "إسرائيل"، لاسيما بعد تحييد مصر وإخراجها من ساحة الصراع بموجب اتفاقية "كامب ديفيد"، باعتبار أنّ هذه الدول تمتلك القدرات العسكرية

والاقتصادية والسياسية التي تهدد مستقبل وجود الكيان، والدور الذي أدته "إسرائيل" في جرّ الولايات المتحدة إلى غزو العراق عام ٢٠٠٣ لا يحتاج إلى برهان.

لقد دعا بينون إلى تقسيم العراق إلى دولة كردية ودولتين عربيتين واحدة للشيعية وأخرى للسنة، وقال إنّ الخطوة الأولى لتحقيق ذلك هي حرب بين العراق وإيران. إنّها إذن "الحرب بالوكالة" وأدواتها تنظيمات متوحّشة ومتخلّفة صنيعة الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية والتركية واستخبارات دول الرجعية العربية، وفي مقدّمها السعودية والإمارات وقطر والأردن، وهي كانت قد استخدمت ضدّ الاتحاد السوفياتي السابق. ويتكرّر دورها المشبوه اليوم في كل من سوريا والعراق ولبنان ومصر وليبيا واليمن. أمّا السبيل إلى ذلك فهو إعادة رسم خريطة جيوسياسية مفتّنة للعالم العربي بعدما أدّت خريطة "سايكس بيكو" مهامّها في القرن الماضي ولم تعد صالحة لخدمة الأهداف والمصالح الصهيونأمريكية في المنطقة.

الجدير بالذكر أيضا أنّ مخطّط بينون يرسم "سيناريو" لتقسيم مصر والسعودية والأردن والمغرب العربي إلى دويلات صغيرة، لكي تتمكّن "إسرائيل" في النهاية من توسيع حدودها نحو "إسرائيل الكبرى" واستقدام مليوني يهودي، وهو ما أعلنه وزير الخارجية "الإسرائيلي" ليبرمان من أنّه ينوي أن يحضر مليونين من اليهود خلال ٥ إلى ١٠ سنوات لكي تتحوّل "إسرائيل" إلى دولة إقليمية بعشرة ملايين يهودي في مقابل دويلات صغيرة ممزّقة ومتناحرة. وإنّ ما تشهده المنطقة اليوم من تطوّرات وانتشار للمجموعات المسلّحة ك"داعش" و"النصرة" وأشباهها التي تعلن صراحة أنّها تريد أن تُقيم دويلات كدولة الخلافة المزعومة في الشام والعراق، إنّما هو خطوات عملية لوضع المخطّط موضع التنفيذ.

٢ - البنية السياسيّة للأكراد:

الأكراد هم أكبر أقلية موجودة في العالم، ويتركّزون في منطقة الشرق الأوسط في أربع مناطق هي: شمال العراق، شمال سوريا، شمال غرب إيران وجنوب تركيا. تدين غالبيتهم بالإسلام، حيث تشير التقارير إلى أنّ ٨٥% منهم مسلمون، وقليل منهم شيعة بينما الغالبية الساحقة منهم ينتمون لأهل السنة. ومنهم خرج صلاح الدين الأيوبي والشيخ أحمد بن تيمية والشيخ بديع الزمان النورسي. وقد اعتنق بعض الأكراد الشيوعية وأسّسوا حزب العمال الكردستاني المعروف باختصارا بالـ (بي كي كي) في تركيا، وأعلن الحزب أن توجّهه "ماركسي لينيني" وهدفه هو إنشاء دولة كردستان. وقد خاض هذا الحزب مواجهات عنيفة مع الجيش التركي حتى تمّ عقد الهدنة بينهما في عام ٢٠١٣، التي ما لبثت أن انهارت. كما يوجد في العراق أحزاب كردية واجهت الجيش العراقي أكثر من مرة حتى نالت استقلالاً شابه ذاتي في إقليم كردستان العراق بعد احتلال أمريكا للعراق عام

٢٠٠٣. ويوجد أيضا في سوريا "وحدات حماية الشعب الكردي" المسلحة، وهي تابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا وموالية لحزب العمال الكردستاني الشيوعي.

لقد سعت الأحزاب الكردية لإقامة دولتها العنصرية الخاصة مستغلة أحداث الحروب الأهلية المُفتعلة في العراق وسوريا منذ عام ٢٠١١. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بمساندتهم بالسلاح والطيران حتى سيطروا على شمال سوريا بعد معارك عنيفة ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" داعش، وقد أصبحت منطقة شمال العراق وسوريا دولة فعلية مستقلة للأكراد. أما بالنسبة للإسرائيليين فقد شاهدنا خلال الأزمة العراقية وهجوم "داعش" على العراق في عام ٢٠١٤ دفاع المسؤولين الإسرائيليين، وخاصة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عن كردستان والوقوف معها لأخذ استقلالها وتشكيل الدولة الكردية. ومن جهة أخرى قام الجيش الإسرائيلي بتدريب القوات العسكرية لكردستان العراق في إقليم كردستان، وذلك منذ احتلال القوات الأمريكية العراق عام ٢٠٠٣. وخلال مهمة رجل المخابرات، رؤوفين شيلواح، التي امتدت لثلاث سنوات في العراق للتعرف والتواصل مع المناطق الكردية، قام الأكراد بتسمية شيلواح بـ"الحليف المناسب للدولة الكردية". والجدير بالذكر أن غالبية القادة الإسرائيليين هم يهود أكراد. وطبقاً للوثائق والمستندات فإنّ التعايش السلمي بين اليهود والأكراد يعود إلى أكثر من ألفي سنة، وكذلك العلاقات والروابط العميقة والطويلة بينهما من حيث العرق والثقافة مما جعل بعض القادة السياسيين الإسرائيليين يدعون الأكراد بالحليف الاستراتيجي الذي يمكن الإعتماد عليه في المنطقة. وحازت هذه العلاقات على الجزء الأكبر من استراتيجية السياسة الإسرائيلية الخارجية. وقد تحدّث رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، ليفي اشكول، عن علاقات "إسرائيل" والأكراد فقال: "اليهود يعيشون في اثني عشر منطقة كبيرة في إقليم كردستان وهي (السليمانية- زاخو - الموصل- نصيبين - أورفة- كركوك- أورميا- بوكان- نقرية- التشرقية- العمادية)". وكان شمعون بيريس نائب وزير الدفاع الإسرائيلي في عام ١٩٤٨ قد عرض على كامران علي خان، أحد القادة الأكراد، مساعدة الأقليات العرقية الموجودة في دول الشرق الأوسط وخاصةً الأكراد بعد العلاقات المخفية التي كانت بينهما في العقد ما بين ١٩٤٠-١٩٥٠. والواقع أنّ الزعامات الكردية عامة أبدت استعدادا للتعاون مع أي جهة لتحقيق مرادها، الأمر الذي دفع بعضا منهم إلى إقامة علاقات وثيقة مع العدو الصهيوني، وعلى الرغم من أنّ بارزاني أنكر ذلك وقال أنّه لا يوجد في كردستان العراق علم لـ"إسرائيل"، فإنّ الإسرائيليين والأميركيين يعتبرون الوجود الإسرائيلي في أربيل والسليمانية وغيرهما من المدن الكردية أمرا مسلما به. وقد كان آريل شارون آخر من أكّد تلك الحقيقة. ولم يفتح أولئك الزعماء الأبواب الكردية للمخابرات الإسرائيلية وحدها، ولكنهم كانوا مرحّبين أيضا بكل أنشطة المخابرات المركزية

الأميركية، وهو ما عُدَّ من الخطوط الحمر التي أساءت كثيرا إلى الأكراد، وشوّهت صورتهم في الأوساط العراقية وسائر أنحاء العالم العربي.

إنّ تلك الزعامات فقدت أعصابها وتصرفت برعونة في بعض الأحيان، خصوصا حين ردّت على قمع نظام صدام البعثي المجرم، بإذكاء روح العصية الكردية التي وصلت إلى حدّ إعلان الحرب على العرب ولغتهم، مع أنّ العروبة عند المسلمين يستدلّ عليها باللسان وليس بالعرق أو الجنس، وللأسف إنّ حالات الغضب الكردي ترجمت حيناً بإنزال اللافتات العربية والإبقاء على الكردية وحدها، كما ترجمت في أحيان أخرى كثيرة إلى النفور من العرب والتحامل عليهم.

لقد انتهزت الأحزاب الكردية فرصة انهيار النظام العراقي الصدامي وضعف المؤسسات التي أقامها الاحتلال الأميركي لكي ترفع سقف مطالبها، إلى حدّ المطالبة بإضافة فقرة إلى القانون الأساسي تقضي من الناحية العملية بتمكين الأكراد من مصادرة أو نقض أي قرار تقرّه أغلبية الشعب العراقي، وهو ما أثار الإنزعاج والقلق في مختلف الأوساط العراقية. كما كان محزناً ذلك النص في القانون الأساسي وهو إخراج الأكراد والتركمان وأحزابهم من الانتماء العربي، رغم أنّ الجميع يتحدثون بلسان العرب، وذلك بالإشارة فقط إلى أنّ العرب وحدهم جزء من الأمة العربية. وإزاء تواتر الأخبار التي تحدّثت عن استيلاء الميليشيات الكردية على كامل أسلحة الفيلق الرابع والخامس للجيش العراقي، ونقلها إلى المخازن الكردية، فإنّ تلك الأخبار فتحت الباب لإساءة الظن ولتعميق هذه الفجوة والشك في النوايا بخصوص المستقبل.

لقد انشغلت الزعامات الكردية بطموحاتها الخاصة على نحو أنذر بعواقب وخيمة للغاية. فقد أقامت أوضاعا ومؤسسات أشبه بالمستقلة في شمال العراق منذ سنوات عديدة ومن ثم تمتع الزعيمان بارزاني وطالباني، رغم الحساسيات المكتومة بينهما، بأوضاع أغرب بإذكاء الطموحات بعيدة المدى، حتى بدا فيها حلم الانفصال والاستقلال عن بغداد قريب المنال، ولكن ذلك الانشغال بالطموحات والأحلام فوّت إمكانية النظر المدقق في خرائط الواقع الوطني والإقليمي، وبالتالي غيّب درجة الرصانة والحكمة المطلوبتين في التعامل مع تلك الخرائط. فحين تتمزّق كردستان وتتوزّع على أربع دول على الأقل هي: تركيا وإيران والعراق وسوريا، فتلك جريمة تاريخية لا ريب، والحل الطبيعي والمنطقي لها أن يصحح ذلك الوضع، بحيث يعطى الأكراد حق تقرير المصير على الأقل، لكن ذلك هو حل أمثل يمكن أن تترتب عليه نتائج أسوأ، إذ أن من شأنه أن يحدث انقلابا في خرائط المنطقة الجيوسياسية، ويفتح الباب لحروب وفتن لا يعلم مداها إلا الله، ذلك أنّ الأكراد في العراق إذا كانوا قد استفادوا من ظروف العراق الخاصة، وحققوا ما حقّقوه في بناء كياناتهم شبه المستقل، فإنّهم إذا استطاعوا أن يحصلوا على استقلالهم في أجواء ضعف الدولة، وإذا افترضنا جدلاً أنّهم

ضمّوا كركوك إلى دولتهم وحلّوا مشكلة الوجود التركماني والعربي فيها، فإنّ ذلك يصعب تكراره في تركيا التي يعيش على أرضها حوالي ١٣ مليون كردي، ولا إيران التي بها عشرة ملايين كردي، ولا سوريا رغم أنّ الأكراد فيها لا يتجاوز عددهم مليونين. وإذا كانت إيران قد اكتفت بالمراقبة الصامتة حتى الآن، فإن تركيا قالت صراحة أن قيام دولة كردية مستقلة على حدودها سوف يعني نشوب الحرب مباشرة، وبسبب القلة النسبية لعدد الأكراد في سوريا، فإن نظامها سوف يتعامل معهم بطريقة الخاصة. وبالتالي فالخيار القائم فيما يخص المسألة الكردية حالياً ليس بين خير وشر، ولكنه بين شرين، ذلك أن إبقاء التشرذم الكردي على ما هو عليه الآن أمر سيّئ، وشرٌّ لا ريب، أمّا محاولة لمّ شمل الأكراد في دولة واحدة فإنّ نتائجها ستكون أسوأ، والشرور التي تترتب عليها سوف تتضاعف.

٣ - حيثيات القضية الكردية:

برزت القضية الكردية في المنطقة منذ مطلع العشرينيات من القرن الماضي، فبعد أن جرى التفاوض عن معاهدة سيفر ١٩٢٠، وانحياز القوى الكبرى إلى جانب تركيا الكمالية (اتا تورك)، جرى إبرام معاهدة لوزان ١٩٢٣ التي تناست الكرد وحقوقهم، وكان ذلك بداية هذه القضية التي أصبحت مصدر قلق وتوتر للعديد من دول المنطقة وازدادت تعقيداً مع مرور الأيام تاركة على أرض الواقع آثاراً سياسية واستراتيجية وإنسانية كبيرة وخطيرة. وقد حظيت هذه القضية بأهمية خاصة لتوزعها على أربع دول في المنطقة وللاهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية والاقتصادية التي تتمتع بها خاصة بسبب وجود النفط، إضافة إلى كونها بوتقة تتفاعل في داخلها صراعات قومية ودينية ومشاكل إثنية وعرقية معقدة تؤثر على دول المنطقة وعلى مصالح مختلف الدول الإقليمية والدولية.

من خلال النظر إلى القضية الكردية بتاريخها الطويل يبرز لدى القادة الأكراد اتجاهان أساسيان: أ - الاتجاه الأول يذهب في منحيين واحد يرجّح الحل العسكري المباشر لانتزاع "الحقوق" بالقوة، وهو ينتمي إلى المدرسة القومية التقليدية، وتعود جذوره إلى ردة الفعل إزاء بعض النزعات الاستعلائية لدى الحاكمين بوجه الكرد عموماً، والتتكرّر لحقوق الشعب الكردي. والآخر يأتي أحياناً كردّ فعلٍ عليه ويتميّز بضيق الأفق القومي لدى بعض المكونات الكردية واستعدادها للتحالف مع قوى شيطانية خارجية مُعادية للبلاد (لاسيما في حال العراق) وفي ظروف ملتبسة، على أمل الحصول على بعض المكاسب المحدودة.

ب - الاتجاه الثاني هو الذي ينتشر على المستوى الشعبي (في العراق بشكل خاص) ويدعو إلى اعتماد الحل السلمي للقضية الكردية والاعتراف بحقوق الشعب الكردي وشراكته في الوطن سواء عن طريق الحكم الذاتي أو من خلال شكل من أشكال الفيدرالية أو أية صيغة تضمن هذه الحقوق.

لكن الورقة الكردية كانت جاهزة على الدوام لـ"اللعب بها واستثمارها" من جانب القوى الدولية والإقليمية، ولم يكن ذلك بعيداً عن المخططات الإمبريالية والصهيونية، فالقضية الكردية إضافة إلى كونها نزاعاً داخلياً في تركيا وإيران والعراق بالدرجة الرئيسة، وتليها سوريا في الدرجة الثانية، فإنها مصدر خلاف وصراع وتحريك وتحريض، وهي كانت بالقدر نفسه مصدر اتفاق ومساومة وصفقات بين الحكومات التي يجمعها قاسم مشترك أعظم هو التتكر "للحقوق" القومية للشعب الكردي وظلت بؤرة ساخنة وعامل قلق دائم. فبعد فشل الانتفاضة الكردية في العراق إبان الحرب العالمية الثانية، انتقل بعض الكرد العراقيين للقتال إلى جانب الكرد الإيرانيين عند قيام جمهورية مهباد عام ١٩٤٦ ومن المفارقات أن يكون الحكم قد صدر بالإعدام في كل من العراق وإيران على الملا مصطفى البارزاني الذي التجئ إلى الاتحاد السوفياتي، ولم يبلغ هذا الحكم عن البارزاني إلا بعد عودته إلى العراق عام ١٩٥٨، واستمرّ الحكم عليه في إيران حتى عام ١٩٦٨ رغم قيام بعض الاتصالات بين الحركة الكردية في العراق ونظام الشاه قبل تلك الفترة. لقد كان لإقرار "شراكة العرب والكرد في الوطن العراقي" وتحقيق بعض المنجزات القانونية والإدارية للشعب الكردي أثره في استنهاض الشعور القومي الكردي في كل من إيران وتركيا. وقد سارعت إيران الشاه، بعد اندلاع الحركة المسلحة في كردستان العراق، إلى الاتصال بقيادتها منذ عام ١٩٦٢ كما تقول وثيقة باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) أثناء احتدام الخلافات عام ١٩٧٩ وعند إعلان بيان ١١ آذار ١٩٧٠ الذي هو بمثابة اتفاق بين الحكومة العراقية والثورة الكردية على إنهاء القتال ووضع أسس لحلّ سلمي.

لم تكن إيران الشاه مرتاحة من تثبيت بعض الحقوق الكردية خصوصاً أن العلاقات الإيرانية العراقية كانت على درجة عالية من التوتر حيث أقدمت إيران تلك من طرف واحد على إلغاء معاهدة عام ١٩٣٧ العراقية الإيرانية بخصوص تنظيم الحدود، وهو ما كرّره النظام الصدامي البائد في العراق حين مَزَقَ اتفاقية ٦ آذار لعام ١٩٧٥ في ١٧ أيلول ١٩٨٠ عشية الحرب العراقية المفروضة على إيران الثورة الإسلامية. وفي أواسط الثمانينيات، خصوصاً في ظل الاحتراب الكردي - الكردي العراقي وفي ظروف الحرب العراقية المفروضة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية الفتية، انقسمت الحركة الكردية العراقية، فالحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) تعاون مع إيران، في حين تعاون الاتحاد الوطني الكردستاني (اوك) مع الحكومة العراقية. ومن المفارقة أنّ قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني استعانت بالحكومة العراقية عام ١٩٩٦ لاستعادة أربيل

من الاتحاد الوطني الكردستاني الذي كان يتعاون مع إيران في تلك الفترة. لذلك يصحّ القول استناداً إلى التجربة التاريخية إثر اندلاع القتال بين الحكومة العراقية والحركة الكردية عام ١٩٧٤ أنّ إيران الشاه التي تخلّت عن دعم الحركة الكردية عام ١٩٧٥ لم تستهدف من معاونتها تلك دعم الشعب الكردي، وإنّما إضعاف العراق وإشغال جيشه بنزاع داخلي في حين كانت "إسرائيل" هي المستفيد الأول من كل ذلك. وعندما اصطدمت مصالح إيران الشاه مع الحركة الكردية أقدمت على الفور على قطع مساعدتها عنها. وعلى هذا الصعيد يقول تقرير للسناتور بايك قُدّم إلى الكونغرس الأميركي في ٩ كانون الثاني ١٩٧٦ أنّ شاه إيران لم يعتبر مساعدته للحركة القومية الكردية في العراق سوى "ورقة يلعب بها في النزاع مع جيرانه"، وبالمقابل فإنّ بغداد الصدامية، بعد انتصار الثورة الإيرانية في شباط ١٩٧٩، عمدت إلى استخدام سلاح الشاه المعهود نفسه بمدّ يد العون إلى الكرد مشجعةً إيّاهم على مواجهة السلطة الإسلامية الجديدة وخلق المتاعب في وجهها، مبديةً حرصاً زائفاً على مطالب الشعب الكردي في إيران في حين كانت توغل في اضطهاد الشعب الكردي وتسحقه في العراق.

أمّا على الصعيد الدولي فيبرز استغلال الولايات المتحدة للقضية الكردية، إذ كانت حريصة على أن لا يحصل أي اتفاق بين الحركة الكردية وبين الحكومة العراقية في التسعينيات وخلال فترة الحصار الدولي. وقد عبّرت بعض القيادات الكردية عن ذلك بعد الاتفاق الأولي بينها وبين الحكومة عام ١٩٩١ فأكدت أن هناك ضغوطاً أميركية حالت دون تحقيق الاتفاق، ممّا يؤكّد أن هذه القضية التي فشلت الحكومات في حلّها سلمياً كانت قد استثمرتها قوى خارجية دافعة الأمور باتجاه التباعد والصدام وتشجيع النزعات الانفصالية على حساب التعايش والوحدة الوطنية. وفي هذا السياق كانت الكثير من القيادات الكردية تتذكّر مواقف وزير الخارجية الأميركي، كيسنجر، عامي ١٩٧٤-١٩٧٥ حين تمّت التضحية بالقضية الكردية بتلك المساومة المعروفة، على قاعدة ضرورات ما أسماه "الفارق بين السياسة والأخلاق". ولعلّ الموقف من أحداث حلبجة وعمليات الأنفال عام ١٩٨٨ خير دليل على ازدواجية المعايير وانتقائية المواقف بالنسبة للولايات المتحدة التي سكتت عنها أو برّرتها، في حين عادت إلى استخدامها بعد غزو القوات العراقية للكويت في ٢ آب ١٩٩٠. لقد كانت برامج معظم الأحزاب القومية العربية تخلو من تحديد واضح للمسألة القومية الكردية في العراق خصوصاً عندما تكون قريبة من مواقع السلطة، ولم ينظر التيار الإسلامي إلى المسألة القومية الكردية باعتبارها أحد أركان مشكلة الحكم في العراق. ولهذا لم تتمّ بلورة حل واضح بخصوصها سوى الدعوة إلى المساواة من زاوية هي أقرب إلى الأخلاق منها إلى السياسة.

لقد نظرت القوى السياسية في العراق إلى القضية الكردية بطريقة متباينة لكنها اتّسمت عموماً بالتشويش وعدم الوضوح. وفي التطبيق العملي فإنّ التيار الماركسي العراقي نفسه لم يخل من التشويش في الموقف من الحركة القومية الكردية، ومن الحل المطروح وذلك بالقرب أو البعد من مواقع السلطة أيضاً رغم تقدّم أطروحاته النظرية بصدد الحل المنشود للقضية الكردية على أساس حق تقرير المصير. وكانت بعض الحركات القومية العربية اتّخذت منذ وقتٍ مبكر موقفاً متميزاً من الحركة الكردية وأيدت فكرة الحكم الذاتي على أساس حق تقرير المصير، وأبرزها الحركة الاشتراكية العربية بعد مؤتمرها الذي انعقد عام ١٩٦٨. أمّا الحزب الاشتراكي وبعض التيارات الناصرية فقد وافقت على فكرة الحكم الذاتي، وفيما بعد الفيدرالية بدرجات متفاوتة وكان حزب البعث - قيادة القطر السوري، قد أيد فكرة الحكم الذاتي للكرد في المؤتمر القومي الحادي عشر (دمشق ١٩٧١)، أما حزب البعث في العراق فقد ساهم في التوصل إلى بيان ١١ آذار ١٩٧٠ للحكم الذاتي وأصدر "قانون الحكم الذاتي" عام ١٩٧٤ الذي يعتبر رغم نواقصه وثوراته خطوة متقدّمة في حينه، خصوصاً ما تضمّنه دستور ١٦ تموز ١٩٧٠.

وبخصوص الحركة الإسلامية العراقية فإنّ أول حزب إسلامي وافق على فكرة الحكم الذاتي الحقيقي كان حزب الدعوة الإسلامي في برنامجه الصادر في آذار ١٩٩٢. وقد خلا مشروع السيد محمد باقر الحكيم، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، الذي عرضه في مطلع عام ١٩٩٢ من الإشارة إلى موضوع الحكم الذاتي. وحين وافقت القوى الإسلامية في مؤتمرات المعارضة وخصوصاً مؤتمر صلاح الدين عام ١٩٩٢ على الفيدرالية أردفتها بكلمة "الولايات" ذات الأبعاد الإسلامية. لكن البرامج الخاصة للأحزاب الإسلامية بما فيها قائمة الائتلاف الوطني العراقي اتخذت منحى آخر بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وشروعها في طرح فكرة الفيدرالية للقسم الجنوبي من العراق وفي إطار مناقشات الدستور الدائم الذي تمّ الاستفتاء عليه في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٥، وهذا يعني ضمناً قبول المبدأ الفيدرالي للمنطقة الكردية ولبقية مناطق العراق وفقاً للرؤية الخاصة التي كان قد عرضها السيد عبد العزيز الحكيم.

أما الحزب الإسلامي العراقي وجبهة التوافق العراقية وقوى أخرى - وإن كانت قد تحدثت عن خصوصية القضية الكردية دون تأييد الفيدرالية صراحة - فإنها عارضت بشدة فكرة الفيدرالية لوسط وجنوب العراق، واعتبرتها خطوة للتقسيم وهو ما تؤكّد عليه دائماً حتى عندما وافقت على دخول الانتخابات الأخيرة في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥، حيث علقت مسألة مناقشة الدستور الذي تمّ التصديق عليه إلى ما بعد أربعة أشهر من إجراء الانتخابات، وهي طمحت ومعها قوى أخرى إلى التأثير على صياغة موضوع وحدة العراق على أساس واضح يبعد فكرة الفيدرالية الجنوبية.

أما التيار الماركسي والحزب الشيوعي فقد تبنيًا فكرة الاستقلال الذاتي للأكراد عام ١٩٥٦ في المؤتمر الثاني للحزب، وفي عام ١٩٧٠ أكد على حق تقرير المصير لجميع الأمم صغيرها وكبيرها وحق التحرر من نير الاضطهاد القومي وإنشاء الكيان القومي المستقل والموحد لكل أمة في معرض حديثه عن الأمة الكردية المجزأة. ومن الجدير بالذكر أنّ الحزب قد رفع شعار الفيدرالية منذ عام ١٩٩١ وهو ما أكدّه مؤتمره الخامس المنعقد في تشرين الثاني ١٩٩٣.

لقد خرجت القضية الكردية، في الوقت الحاضر، في العراق خاصة والمنطقة كلها عامة، من الدائرة المحلية إلى الدائرة الدولية لتصبح من ألح القضايا الدولية المعقدة التي تتطلب حلولاً عاجلة وسريعة وذلك بالارتباط بحرب الخليج الثانية ومشاهد الهجرة الجماعية المرعبة للکرد بعد قمع "الانتفاضة". وإذا ما استثنينا القضية الفلسطينية وعدوان "إسرائيل" المتكرّر والبعد الإنساني والسياسي لقضية اللاجئين، فلربما كانت القضية الكردية من القضايا ذات البعد الإنساني والسياسي الأكثر سخونةً والتهاباً بعد القضية الفلسطينية، ليس في العراق فحسب بل على صعيد المنطقة بأكملها. وقد كان صدور القرار ٦٨٨ في ٥ نيسان ١٩٩١ من مجلس الأمن الدولي عودة جديدة بالقضية الكردية إلى الأروقة الدولية وتحديدًا في إطار الأمم المتحدة منذ معاهدة سيفر ١٩٢٠. ويمكننا القول أنّ هذا القرار هو القرار اليتيم والتائه الذي ظلّ منسياً من بين جميع قرارات مجلس الأمن التي بلغت ما يزيد عن ٦٠ قراراً مجحفاً كلها صدرت ضمن الفصل السابع الخاص بالعقوبات واستخدام جميع الإجراءات بما فيها القوة لفرض امتثال الحكومة العراقية لجميع تلك القرارات الجائرة والمذلة وغير الإنسانية، باستثناء هذا القرار الوحيد الذي انتصر للشعب العراقي حين دعا إلى كفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين ووقف القمع الذي تعرّض له المنطقة الكردية وبقية مناطق العراق باعتباره تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ومن المفارقة أنّ هذا القرار لم يصدر ضمن الفصل السابع ولم يصرّ مجلس الأمن على تطبيقه أسوة بالقرارات الدولية الأخرى، كما لم تضغط الولايات المتحدة على تنفيذ دون قيد أو شرط كما فعلت بالنسبة لقرارات الحصار الدولي وكذلك لم توافق عليه الحكومة العراقية، التي وافقت على جميع القرارات الدولية المجحفة.

٤ - دور الفيروس الإسرائيلي:

استند الدعم الإسرائيلي لأكراد العراق على مبدأ سياسي اتّبعه قادة الحركة الصهيونية، ومن بعدهم "إسرائيل"، ويقوم على مصادقة المحيط غيرالعربي كالأتراك والإيرانيين والأقليات الإسلامية وغير الإسلامية كالأكراد العراقيين والمسيحيين لأنّ إسرائيل تعيش في بيئة معادية لها.

وفي هذا الإطار بادر الموساد الإسرائيلي، لترسيخ وجوده في العراق، إلى شراء الأراضي العراقية على غرار ما جرى في فلسطين. وأكدت المصادر التركمانية أنّ أموالاً يهودية أسست (بنك القرض الكردي) في السليمانية وتوسعت عملية شراء الأراضي في مدينتي الموصل وكركوك الغنيتين بالنفط. ومنذ عام ٢٠٠٣ تشكّل جيش يهودي - كردي مشترك للحفاظ على استقلال الدولة الكردية مقابل منح الشركات الإسرائيلية امتيازات باستغلال الثروات النفطية والمعدنية في الشمال.

وقد تجسّد الدعم الإسرائيلي للأكراد وبخاصة جماعة مصطفى البرزاني في فترتين تاريخيتين: الأولى في الفترة ما بين عامي ١٩٦٥ - ١٩٧٥ حيث اندلعت المعارضة الكردية ضد الحكومة العراقية، فقدّمت إسرائيل للأكراد الأسلحة والأموال وعقدت لهم الدورات التدريبية في إسرائيل وأمدّتهم بالخبراء والمستشارين من رجال الموساد الإسرائيلي والخطط العسكرية بغية إضعاف العراق عسكرياً واقتصادياً للحؤول دون قيامه بإرسال قوات عسكرية لدعم جبهات القتال العربية ضد إسرائيل، إضافةً لرغبة إسرائيل في إرضاء إيران الشاه حليفها في تلك الفترة التي كان لها أيضاً مصلحة في إضعاف العراق لوجود خلافات حدودية بين الدولتين.

والثانية: ما بين عامي ١٩٩١ - ١٩٩٨ وهي التي أعقبت حرب الخليج الثانية. فقد وقفت إسرائيل بكل قواها إلى جانب الأكراد العراقيين في الشمال وقدّمت لهم كل أنواع الدعم العسكري والأمني والاقتصادي والاجتماعي بهدف إقامة كيان كردي مستقل في الشمال وإضعاف الحكومة المركزية في بغداد، ومن ثم تقسيم الكيان الوطني العراقي للحيلولة دون قيامه بأي عمل عسكري ضد إسرائيل مستقبلاً.

يتمتع الأكراد بحماية جوية فرضتها الولايات المتحدة وبريطانيا وهم يملكون وكالة تجسس ناشطة جداً، بارستن، كانت تتلقّى رسائل من مسؤولين عراقيين كبار في السلطة في عهد نظام صدام حسين البائد وتجمع المعلومات من المسافرين ولها أعين في مختلف أنحاء بغداد وكانت أجهزة المخابرات الإيرانية والإسرائيلية قد ساعدت في تشكيل جهاز بارستن قبل عدة عقود حينما كان الشاه يحكم طهران وحينما كان الأكراد أنفسهم منخرطين في حرب عصابات ضد حكومة بغداد. وساعد جواسيس من جهاز السافاك الإيراني والموساد الإسرائيلي على تدريب أولى كوادر الاستخبارات الكردية أواخر الستينات مع محاولة زعزعة نظام البعث الموالي للسوفييات يومذاك.

وسعيّاً إلى حماية الأكراد من الأخطار الخارجية والداخلية عادت بارستن إلى ذروة نشاطها، فعملت على منع عمليات المقاومة في المناطق الكردية. ويواكب الوكالة التجسسية الكردية في عملها جيش البيشمركة الذي يضم ١٣٠ ألف مقاتل في الحزبين الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني، وكان قد نشأ في كردستان في

الستينات من القرن الماضي سعياً إلى تحصين الاقليم وتنميته اقتصادياً و اجتماعياً وتعليمياً. وقد زار مسؤولون أكراد واشنطن وتل أبيب وحصلوا على ضمانات. ويساهم البشمركة منذ دخول الأمريكيين إلى العراق عام ٢٠٠٣ في لعب دور استخباري عسكري بارز داخل العراق وفي المحيط، ويرفض الأكراد دمج جيش البشمركة في الجيش العراقي كما يرفضون الخضوع لسلطة مركزية قوية في بغداد ويفضّلون المزيد من الاستقلالية على استعادة الوحدة العراقية الكاملة. وتحمي عناصر من البشمركة قواعد أمريكية في الموصل، وتدرّب الكثير منهم في معسكر الفرقة (١٠١) الأمريكية المحمولة جواً لتولي الدفاع عن قواعد أخرى، تتعرض لهجمات من المقاومة العراقية، وقد أبدى الأكراد حماسة للعمل مع التحالف، إذ لا يمكن حماية كردستان واستقلالها من دون الضغوط الأمريكية والإسرائيلية لاسيما بوجه تركيا وسوريا وإيران. ولم يقتصر الموساد الإسرائيلي على شراء الأراضي العراقية، على غرار ما جرى في فلسطين، فقد أكدت المصادر التركمانية أن أموالاً يهودية أسست (بنك القرض الكردي) في السليمانية وتوسعت عملية شراء الأراضي في مدينتي الموصل وكركوك الغنيتين بالنفط ومنذ عام ٢٠٠٣ تشكل جيش يهودي - كردي مشترك للحفاظ على استقلال الدولة الكردية مقابل منح الشركات الإسرائيلية امتيازات باستغلال الثروات النفطية والمعدنية في الشمال.

منذ السبعينات قصد ألوف الأكراد إسرائيل من أجل تدريبات عسكرية، وقد كشفت بعض المراجع عن رباط عضوي بين إسرائيل والأكراد الأمر الذي يفسّر سيطرة الأكراد واليهود على ٣٠٠ قرية للأشوريين والكلدان ووقوف المتمردين الكرد ضد أهداف القومية العربية. ويتضح الدعم الإسرائيلي لانفصال إقليم كردستان من خلال عدة مؤشرات:

١- التصريحات الرسمية: أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" أكثر من مرة تأييده لانفصال إقليم كردستان العراق، وإنشاء دولة كردية في شمال البلاد، حيث صرّح في عام ٢٠١٤ خلال كلمته بمعهد دراسات الأمن القومي بتل أبيب بأن "الأكراد شعب مقاتل وعصري على الصعيد السياسي، ولهم الحق في استقلال سياسي". كما جدّد موقفه خلال استقباله وفداً من الكونجرس الأمريكي، في ١٣ آب ٢٠١٧، وأكد أنه يدعم استقلال الإقليم عن العراق، لأن الشعب الكردي شجاع وموالٍ للغرب، ويتقاسم القيم المشتركة نفسها مع "إسرائيل"، وقد احتفى الأكراد بهذه التصريحات عبر رفع علم الكيان العبري في تظاهراتهم المؤيِّدة للاستقلال بأربيل وعدد من العواصم الأوروبية التي توجد فيها جاليات كردية كباريس وبروكسل وبرلين. وقام عدد من السياسيين الإسرائيليين بالدفاع عن استقلال إقليم كردستان العراق، حيث أجرى وزير الخارجية الإسرائيلي السابق "أفيغدور ليبرمان" في عام ٢٠١٤ اتصالاً هاتفياً بنظيره الأمريكي آنذاك "جون كيري"، ليحثّه فيه على

تغيير موقف واشنطن من استقلال كردستان، على اعتبار أن العراق مقسّم عمليًا. بينما اعتبرت وزيرة القضاء الإسرائيلية "إيليت شكيد" (القيادية بحزب البيت اليهودي) في أيلول ٢٠١٧، أن من مصلحة إسرائيل والولايات المتحدة قيام دولة للأكراد في المنطقة، على أن تكون بدايتها في العراق.

٢- الاتصالات المستمرة: هناك علاقات تاريخية ممتدة بين أربيل وتل أبيب تؤكد دعم كلٍ منهما للآخر، حيث بدأت الدولة العبرية بإجراء اتصالات سرية مع أكراد العراق منذ عام ١٩٤٨، ومع حلول عام ١٩٦٥ أصبحت العلاقات مباشرة بين قيادة الحركة الكردية بالعراق و"ديفيد كمحي" أحد أبرز الدبلوماسيين ورجال الموساد الإسرائيليين، والذي أكد استعداد "إسرائيل" لتقديم الدعم العسكري والمالي للأكراد للاستقلال عن العراق. وقد كشفت وسائل الإعلام الإسرائيلية في عام ٢٠٠٤ عن عقد اجتماعات بين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق "إريل شارون" وقياديين كرديين هما "مسعود برزاني" و"جلال طالباني" لبحث التعاون بينهما، كما أعلن "مسعود برزاني" في عام ٢٠٠٦ عن ترحيبه بفتح قنصلية إسرائيلية في أربيل عاصمة كردستان. وتشير بعض التقديرات إلى أن كردستان يوجد بها ما يتراوح بين ٤٠٠ إلى ٧٣٠ عائلة يهودية، وخلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ قدمت وكالة الغوث الإسرائيلية مواد إغاثة للاجئين بإقليم كردستان، ورحبت أربيل بذلك.

٣- الدعم الإعلامي: أقدمت الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية على شنّ حملات واسعة للإعلان عن تأييد انفصال كردستان العراق، حيث أكّدت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية أن كردستان هي المكان الوحيد في الشرق الأوسط الذي أصبح يرفع فيه علم "إسرائيل"، وعلى تل أبيب دعمهم حتى الحصول على استقلالهم. كما أن الصحافة الإسرائيلية شنّت هجوماً حاداً على تركيا لرفضها انفصال إقليم كردستان العراق، حيث اتّهمتها صحيفة "جيروزاليم بوست" بأنها دولة "غير ديمقراطية لا تحترم مبدأ تقسيم السلطة"، لذلك تعارض بشدة استقلال الإقليم. وقد انقسم الأكراد حول الدعم الإسرائيلي لمطلب الانفصال عن العراق، حيث رفض البعض التدخل الإسرائيلي في المسألة الكردية، لأنه سيضعف الموقف الكردي، وسيعمل على استعداد الدول العربية ضد الدولة الكردية، بينما رحّب به آخرون، ووجدوا في "إسرائيل" حليفاً مستقبلياً داعماً لهم.

في المحصلة يلخص خبير إسرائيلي علاقة تل أبيب بالأكراد بعبارة موجزة ومعبرة فيقول: "هي دعمتهم بطريقة ماكيافيلية، سواء في مقابل الجيش العراقي لإضعافه، أو من أجل الحصول على إطلالة استخبارية على ما يجري في إيران وسوريا والعراق". والواقع أنه يصعب العثور على علاقات سرية مستمرة منذ أكثر من نصف قرن ومع ذلك يجهد طرفاها في التتكرّر لها، رغم أنها باتت معروفة للقاصي والداني، مثلما هي حال العلاقات بين "إسرائيل" وكردستان. حيث ما يزيد على خمسة عقود من "الغرام الممنوع" بين عشيقين جمعتهما مصالح مشتركة بقيت تدور في حدود التعاون العسكري والأمني، ولاحقاً الاقتصادي، في ظل طموح دائم

لتحويلها إلى شراكة سياسية معلنة حال دونها عدم تهَيء الظروف الإقليمية المناسبة. وبرغم عدم وجود إطار رسمي علني للعلاقات بين إقليم كردستان و"إسرائيل"، فإنّ هذه العلاقات لا تحتاج إلى أدلة خاصة، علماً بأنّ الشهادات والوثائق والمؤلفات حولها بلغت حدّ التواتر وتضمّنت حقائق دامغة بالأسماء والأرقام والصور. ويكفي على سبيل المثال الاطلاع على كتاب "انهيار الأمل: العلاقات الكردية الإسرائيلية" للكاتب الإسرائيلي شلومو نكديمون، للخروج بصورة وافية عن طبيعة هذه العلاقات وسياق تبلورها التأسيسي منذ ستينيات القرن الماضي. كذلك يمكن لأي باحث على الإنترنت أن يقع على صور تجمع مسؤولين إسرائيليين بالأب المؤسس "للنضال الكردي"، الملا مصطفى البرزاني، والد رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود البرزاني. ومن أبرز هؤلاء المسؤولين رئيس الموساد في حينه، منير عاميت، الذي يعتبر مهندس العلاقات الكردية الإسرائيلية، إذ كان لجهازه الدور الأبرز في تأسيس هذه العلاقات وتطويرها كما هو شأن "إسرائيل" في علاقاتها السرية التي يُعهد بإدارتها إلى شعبة "تيفيل" في الموساد، بعيداً عن أروقة وزارة الخارجية.

إن حلم وشعار "إسرائيل من النيل إلى الفرات" كاد أن يصبح قاب قوسين أو أدنى من التحقق، والدليل على ذلك الاختراق الإسرائيلي للعراق منذ الثلاثينات الذي تمّ عن طريق مصطفى البرزاني واللواء في الجيش الإسرائيلي شلومو ناكديمون، وهو أكاديمي إسرائيلي من قسم الدراسات في صحيفة ידיعوت أحرنوت وحصل على عدة جوائز، وهو الذي ذكر هذا الكلام في كتابه الموساد في العراق ودول الجوار. وفي الأونة الأخيرة صرّح السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة رون ديرمر أن "إسرائيل" تدعم قيام دولة كردية مستقلة في الشرق الأوسط، وذلك أثناء حوارهِ للتلفزيون الكردي، حيث قال: "نحن نقدر الروح القتالية القوية للأكراد، ونقف إلى جانبهم في نضالهم من أجل الاستقلال. ونحن نتوقع أن تستمر الصداقة بين الأكراد واليهود ليس فقط للسنوات القادمة بل لعقود". ويأتي هذا التصريح بعد تصريح نتانياهو الذي أدلى به خلال مؤتمر نظّمه معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، حيث أعلن عن دعم "إسرائيل" لقيام دولة كردية مستقلة عن العراق. لذلك لم يكن غريباً على الرئيس العراقي الكردي جلال طالباني أن يصفح وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، المجرم يهود باراك، وأيضاً ليس غريباً على رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني أن يتباهى بإقامة علاقات مع "إسرائيل"، وأن يفتتح قنصلية إسرائيلية في أربيل ذلك لأن العلاقة بين الطرفين الإسرائيلي والكردي تعود إلى زمن طويل جداً، وتحديدًا إلى الثلاثينات من القرن ٢٠ عندما كانت الحركة الصهيونية تدعم التمرد الكردي ضد الحكم العراقي الملكي لأنّه كان من مصلحتها أن يستنزف الجيش العراقي قبل أن يدخل حرباً ضدها. فقبل إنشاء "دولة إسرائيل" كان للوكالة اليهودية مندوب في بغداد تحت غطاء العمل الصحفي وهو رجل الموساد، رؤوفين شيلواح، وقد غاص في جبال كردستان وطوّر صلته مع بعض الأكراد في العراق عام

١٩٣١ وخلال عقد الستينات درّب خبراء عسكريون إسرائيليون المقاتلين الأكراد التابعين للحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مصطفى البرزاني ونائبه افرام وهو يهودي، وذلك كوسيلة للحد من التهديد العسكري العراقي المحتمل للدولة الإسرائيلية، وكذلك وسيلة لمساعدة يهود العراق على الفرار إلى "إسرائيل". لكن الدعم الإسرائيلي الحقيقي للأكراد تحقق عندما بدأ إمداد الميلشيات الكردية بالمال والسلاح والأدوية وبمستشفى ميداني وكانت "إسرائيل" تهّمها القضية الكردية كما كان يتصوّر الأكراد، بدون أن يعلموا أن "إسرائيل" إنّما كانت تدعمهم فقط من أجل مصلحتها لأن الجيش العراقي كان يشكل خطراً افتراضياً كبيراً على الدولة الصهيونية.

في هذا السياق كان مصطفى البرزاني يبرّر المساعدات التي يتلقاها من "إسرائيل" بتشبيه نفسه بأنه أشبه بالمتسوّل الأعمى الذي لا يسأل من أين يأتيه المال. وهذه المساعدات وجدت تطبيقاً عملياً لها في معركة جبل هندارين التي سحق فيها الأكراد، بدعم وإشراف من ضباط إسرائيليين، لواء كاملاً للجيش العراقي قُدّر بـ ٣٠٠٠ جندي عام ١٩٦٦. وكانت تلك من أهم المعارك التي أفرحت قلوب الإسرائيليين وقوّت ثقتهم بالأكراد من أجل مصالحهم، حيث أنّ الأكراد كانوا يردّون الجميل عبر تقديم خدمات للإسرائيليين أبرزها تهريب اليهود العراقيين إلى الكيان العبري ومساعدة الطيار العراقي المسيحي منير روفاء، الذي هرب بطائرته الميغ ٢١ إلى إسرائيل عام ١٩٦٦. وعام ١٩٦٧ رفض البرزاني وقف إطلاق النار مع الجيش العراقي لمنعه من التوجّه إلى الجبهة للمشاركة في الحرب آنذاك. وبعد انتصار "إسرائيل" في حرب ١٩٦٧ عمّت الأفراح في إقليم كردستان العراق وذبج البرزاني كبشاً كبيراً فرحاً بهذه المناسبة، كما أنّه زار كيان العدو مهتئناً في العام نفسه بالنصر وقدم خنجراً كردياً كهديّة لموشي دايان وزير الدفاع حينذاك، وطالب مصطفى البرزاني خلال الزيارة بمدافع مورتير استخدمها لاحقاً في الهجوم الذي شنّته قواته ضد معامل تكرير النفط في كركوك في آذار عام ١٩٦٩ وهو هجوم ساهم الإسرائيليون في التخطيط له.

وكانت "إسرائيل" ترى في أكراد العراق حليفاً كبيراً لها وخلال حرب ١٩٧٣ طلبت من البرزاني مهاجمة الجيش العراقي وعدم وقف إطلاق النار معه حتى يحد من مشاركته في الحرب، إلّا أنّ مصطفى البرزاني لم يتجرأ على قبول طلب "إسرائيل" لأنّه لو فعل فسوف يقطع الأمل مع الحكومة العراقية بأيّ سلام، فبقي الأكراد على الحياد في تلك الحرب. وقد لجأ الأكراد إلى "إسرائيل" مرّة أخرى للحصول على دعم الانتفاضة عام ١٩٧٤ فقدّمت هذا الدعم رغبة منها في الانتقام من العراق لمشاركته في حرب عام ١٩٧٣. وبعد وصول الإمام الخميني إلى السلطة في إيران عام ١٩٧٩ توقّعت المساعدات الإسرائيلية للأكراد بعد أن كانت ترسل لهم عن طريق إيران على أيام نظام الشاه، ممّا أدّى إلى ضعف الثورة الكردية مؤقتاً. وهكذا نفهم أنّ مساعدات

إسرائيل للأكراد لم تكن من أجل قضيتهم بل من أجل مصالحها الخاصة، لكن للأسف لم يفهم المسؤولون الأكراد في شمال العراق هذه النقطة، بينما نرى "إسرائيل" لا تدعم على الإطلاق حزب العمال الكردستاني التركي الذي يحارب الحكومة التركية منذ سنين، بل على العكس فإنّ الموساد الإسرائيلي ساهم في اعتقال الزعيم الكردي المعارض عبدالله اوجلان.

لقد ساهمت عوامل دولية وإقليمية وداخلية (عراقية وكردية) متداخلة في تجربة العلاقات المشبوهة الإسرائيلية الكردية، خاصة إثر الاجتياح العسكري العراقي للكويت في آب ١٩٩٠ مما قاد إلى حرب الخليج الثانية بين العراق وبين قوات تحالف من ٣٣ دولة انتهت بهزيمة عسكرية ماحقة لنظام صدام حسين ووهن سياسي وطني وأزمات اقتصادية مدمرة. هكذا بدأت تجربة إقليم كردستان العراق تتطور وتتفاعل إثر هزيمة النظام البعثي في حرب الخليج الثانية وقيام انتفاضة آذار ١٩٩١ واضطرار الحكومة العراقية لسحب موظفيها وجهازها الإداري من الإقليم في تشرين الأول من العام نفسه.

وقد سعى التحالف الدولي إلى استثمار وجود المعارضة العراقية الناشطة آنذاك (ومن ضمنها الأحزاب الكردستانية) التي كانت مؤتلفة في جبهة سياسية وعسكرية منذ عام ١٩٨٧، فكان أن قادت هذه الجبهة في ٥ آذار ١٩٩١، إضافة إلى قطاعات واسعة من الجماهير، انتفاضة شعبية مسلحة نتيجة استيائها من الممارسات العنصرية والوحشية من قبل النظام البعثي لناحية التعامل مع القضية الكردية ولاسيما خلال الفترة بين ١٩٧٥ إلى ١٩٩١. واستقرء بانوراما الأحداث في هذه التجربة يشير إلى سيطرة الانتفاضة على معظم أجزاء كردستان/العراق خلال الفترة من ٥ إلى ٢١ آذار ١٩٩١، ولكن بفعل عوامل دولية وتواطئ أميركي بدأ الخط التنازلي يأخذ مجراه وتجدد في سقوط مدن الانتفاضة (أربيل، السليمانية، كركوك، دهوك) بأيدي القوات العسكرية العراقية نتيجة عدم تكافؤ التوازن العسكري بين الجانبين، ومن ثم بدأت الهجرة المليونية الكردية إلى الحدود الدولية (الإيرانية والتركية).

شعرت إيران وتركيا بخطورة الموقف عليهما، الأمر الذي دعا إلى مبادرة دولية لإنقاذ الموقف تجلّت بوضوح في قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٩١/٦٨٨ ومن ثم اعتماد النظام السياسي العراقي لسياسة الحوار بإجراء مفاوضات مع أحزاب الجبهة الكردستانية في نيسان وتشرين الأول ١٩٩١، لكن تلك المفاوضات باءت بالفشل نتيجة عدم التفاهم حول موضوعات المناطق الجغرافية والتعددية السياسية. وكانت نهاية المطاف بعد ذلك خروج الإدارات الحكومية العراقية في تشرين الأول ١٩٩١ من مدن أربيل والسليمانية ودهوك، لتشهد هذه المدن فراغا حكوميا تم ملئه بسلطة الأمر الواقع لغاية أيار ١٩٩٢ حيث جرت أول انتخابات تشريعية لبرلمان كردي في حزيران ١٩٩٢.

تشكّلت بعد ذلك أول حكومة كردية بين الحزبين الكردستانيين الرئيسيين (الديمقراطي والاتحاد الوطني)، وبعد ذلك بدأت مرحلة جديدة على الصعيد الداخلي في بناء مؤسسات قانونية تجلّت في جملة قوانين صدرت عن البرلمان خاصة بالوزارات وكيفية التعامل مع الوضع الجديد في إقليم كردستان بإطار قانوني، وكل ذلك جرى في أجواء من حماية دولية للكرد في منطقتهم التي عرفت بـ(الملاذ الآمن).

إنّ عدم الارتياح الإقليمي (تركي، سوري، إيراني، عراقي) من الأوضاع الجديدة في الإقليم تجلّى في اجتماعات (طهران، دمشق، أنقرة) بدءاً من عام ١٩٩٣ ثم وصل الأمر إلى حدّ التدخّل بأشكال مباشرة وغير مباشرة. وكذلك عدم وضوح السياسة الأميركية تجاه الإقليم، وبالتالي ظلّ القلق من المستقبل سمة مرادفة للأوضاع الجديدة المتّسمة بالضبابية السياسية ولم تتّضح الصورة إلا بعد اتفاقية واشنطن ١٩٩٨ بين الفصيلين المتنازعين بوساطة أميركية. وعلى الإثر فإنّ الصراع الحزبي المحتدم على الرغم من الائتلاف الحكومي، قد وصل إلى حدّ الاقتتال العسكري بين الحزبين الكرديين الرئيسيين، ممّا أدّى إلى شلل المؤسسات وغياب الشرعية القانونية (١٩٩٤-١٩٩٦)، ليؤوّل الأمر إلى إدارتين حكوميتين (أربيل، السليمانية). لكن وعلى الرغم من الوهن الذي أصاب البرلمان الكردي فإنّه ظلّ المؤسسة الوحيدة القائمة بسبب استمرار محاولات تجديده ثم تفعيله بعد اتفاقية واشنطن ١٩٩٨.

لقد شهدت الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٥ نزوة علاقات التعاون، بين أكراد العراق ودولة الاحتلال، فقدّمت الأخيرة معونات عسكرية للأكراد، وأقامت مخيمات تدريب لعناصر البشمركة الكردية، وساعدت في بناء جهاز الاستخبارات السرية للأكراد "برستين"، وقدمت لهم مساعدات اجتماعية وإنسانية وطبية، وكل ذلك مقابل تسهيل الأكراد لحملات تهجير يهود كردستان، من العراق إليها. كما حصلت دولة الاحتلال، من سياسيي العراق الأكراد، العاملين في الحكومة العراقية، على معلومات استخباراتية خطيرة.

وعلى مدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وخلال حرب الخليج الثانية، وبعد غزو العراق وسقوط نظام البعث العراقي، عزّز التعاون بين دولة الاحتلال وسياسيين أكراد، مستغلين التأييد الرسمي الدائم لهم ضد صدام حسين. في هذا المجال وبعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، بدأت العلاقة بين الطرفين تأخذ منحى أكثر تقارباً بين "إسرائيل" والأكراد في شمال العراق، بعد تطبيق حظر طيران على العراق، في منطقتي الشمال والجنوب. وقد وصلت العلاقة الثنائية إلى درجة عالية جداً من التنسيق والاستثمار، في مجالات النفط والزراعة، بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣، حيث افتتح أكثر من مكتب ارتباط في شمال العراق، وباتت تلك المنطقة من أهم مناطق تواجد الموساد الإسرائيلي. وخلال الأعوام التي تلت مرّت العلاقات بين الأكراد و"إسرائيل" بمراحل عديدة لتعود وتزدهر وتتوثّق مع الغزو الأميركي للعراق وسقوط نظام صدام حسين. ففي

تلك الفترة تكاثرت التقارير التي تحدثت عن وجود مستشارين عسكريين إسرائيليين يقومون بتدريب البشمركة ويقدمون الدعم العسكري والاستخباراتي للأكراد تمهيدا لتشجيعهم على الانفصال عن السلطة المركزية. وبدأت منذ تلك الفترة تظهر الأهمية التي تعطيها "إسرائيل" لأقليم كردستان في نظرتها الاستراتيجية إلى التطورات في دول المنطقة. وبرغم عدم وجود علاقات رسمية بين إقليم كردستان و"إسرائيل" فإن التعاون بين الطرفين لا يقتصر فقط على المجالين العسكري والاستخباراتي بل بدأ يشمل مع مرور الوقت ومع بناء كردستان لمؤسساتها ودولتها، التعاون في مجالات عديدة أخرى. فقد تحدّثت الصحف الإسرائيلية عن زيارات قامت بها وفود كردية رسمية إلى "إسرائيل" لدرس سبل التعاون في المجالين الزراعي والصناعي بين البلدين، وكيفية الاستفادة من خبرة الشركات الإسرائيلية في بناء المزارع النموذجية. وفيما بعد تطور التعاون الاقتصادي الوثيق بين الجانبين مع إقدام "إسرائيل" على شراء النفط من كردستان وذلك رغماً عن إرادة الحكومة العراقية الشرعية.

٥ - مسار العلاقات ومراحلها:

تنقسم علاقة "إسرائيل" بالقيادة الكردية إلى مراحل أربع:

أ. التأسيس (١٩٣١ - ١٩٦٥): وكان بطلب كردي وجد فيه الإسرائيليون مصلحة، أقلها تأمين هجرة اليهود العراقيين. والاستجابة الإسرائيلية كانت جزءاً من تطبيق "استراتيجية شد الأطراف"، التي تفترض ضرورة إقامة علاقات وتحالفات مع الدول والقوميات الطرفية غير العربية. وتروي الوثائق التاريخية أن مصطفى البرزاني، الذي خاض مواجهات مسلحة ضد الجيش العراقي، بادر إلى طلب الدعم التسليحي الإسرائيلي، فحصل عليه بوساطة إيران الشاهنشاهية التي رأت في التمرد الكردي فرصة لإضعاف العراق. وفي وقت لاحق، أعرب البرزاني عن رغبته في الاتصال المباشر بإسرائيل التي رأى فيها عاملاً مساعداً في تحقيق حلم الأكراد ببناء حكم ذاتي. وفي عام ١٩٦٥، زار دافيد كمحي، أحد كبار ضباط الموساد، كردستان والتقى هناك بالبرزاني ليعود بعدها إلى تل أبيب ويقدم توصية إلى القيادة الإسرائيلية بجدوى تقديم الدعم لأكراد العراق في إطار "استراتيجية الدائرة الثالثة" التي أرساها دافيد بن غوريون، والتي تقضي بتطويق الدول العربية المحيطة بإسرائيل بتحالفات إسرائيلية معادية مع الدول المتاخمة لها، كإيران وإثيوبيا وتركيا. ورأى كمحي أن تطبيق هذه الاستراتيجية على كردستان أمر في محله، نظراً إلى ما يمكن أن يشكّله التمرد الكردي من تهديد دائم للجيش العراقي.

وبعد هذا اللقاء توالى الاجتماعات بين الجانبين، وأفضت إلى اتفاق أولي تمّ على إثره فتح أبواب كردستان أمام الخبرات والأسلحة والمعونات الإسرائيلية المختلفة التي تدفقت عبر الحدود الإيرانية بتنسيق

جهاز السافاك الإيراني. وسرعان ما ارتقت العلاقة بين الجانبين إلى المستوى السياسي، فقام البرزاني بزيارة إسرائيل عام ١٩٦٦ برفقة بعض أركان حزبه حيث التقى بأركان القيادة الإسرائيلية وقدم لوزير الدفاع، موشيه ديان، هديتين: خنجر كردي ومخطط لمصفاة النفط العراقية في مدينة كركوك التي جرى تفجيرها لاحقاً عام ١٩٦٩ بعملية تخريبية نُفذت بالتعاون بين الموساد والجهاز الأمني التابع للبارزاني. وفي دلالة على عمق العلاقات التي تُسجت بين الجانبين، يروي نكديمون في كتابه أن البرزاني احتفل باحتلال إسرائيل للقدس عام ١٩٦٧ فذبح كبشاً علّق في رقبته شريطاً ملوناً بالأزرق والأبيض مكتوباً عليه: هنيئاً لإسرائيل. وفي عام ١٩٧٣ زار البرزاني إسرائيل مرة ثانية، وقام بعد عودته إلى العراق بمهاجمة خط أنابيب النفط شمال العراق بناءً على طلب من تل أبيب التي كانت عرضة حينها لحرب تشرين.

ب - تدفّق الدعم (١٩٦٥ . ١٩٧٥): أي فترة انطلاق المعارضة الكردية ضد الحكومة العراقية. وقتها، كانت الغاية الإسرائيلية تتلخّص في الضغط على حكومة بغداد وإشغالها عن الصراع العربي الإسرائيلي. وهذه المرحلة اتّسمت بالبرودة، وصولاً إلى فك الارتباط. وجاء ذلك نتيجة "اتفاقية الجزائر" التي وقّعها إيران الشاه مع الحكومة العراقية، وتضمّنت تعهداً إيرانياً بوقف كل أشكال الدعم للمليشيات الكردية في مقابل اعتراف العراق بالترسيم الإيراني للحدود بين البلدين في منطقة شط العرب. وعلى إثر الاتفاق، سحبت إسرائيل وإيران مستشاريهما العسكريين من شمال العراق، مخلفتين حالة سخط وسط الأكراد الذين شعروا بالخيانة.

ج . العودة (١٩٩١ . ١٩٩٩): حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ أعادت وصل خيوط العلاقة بين إسرائيل وكردستان، ففتحت الأخيرة أبوابها مرة أخرى لأشكال مختلفة من الوجود الإسرائيلي، تقنّعت بهيئة المساعدات الإنسانية والاستثمارات الاقتصادية. وإذ سعت "إسرائيل" خلال هذه الفترة إلى تنمية العلاقات مع حليفها السابقة، فإنّ عينها بقيت على تركيا، الحليف الاستراتيجي الإقليمي الأهم لتل أبيب، والدولة ذات الحساسية الفائقة في ما يتّصل بالمسألة الكردية. ولذلك، حرصت "إسرائيل" طوال فترة التسعينيات على عدم الظهور بمظهر المؤيد للاستقلال الكردي، بل إنّها لم تتردّد في اللعب على حبل المصالح التركية ضد الأكراد، فقامت، على سبيل المثال، بشنّ غارات على معسكرات لحزب العمال الكردستاني (PKK) في البقاع اللبناني خلال عدوان عناقيد الغضب عام ١٩٩٦، فضلاً عن مساهمتها الاستخبارية في تمكين أنقرة من إلقاء القبض على زعيم الـ«PKK»، عبدالله أوجلان، في كينيا. وقد أوحى أوجلان، في مقابلة مع الصحافي الفرنسي كريس كوجيرا، في روما قبيل ترحيله إلى كينيا بملاحقة الموساد له حين قال "إن تركيا مصمّمة على معاقبتي، وهي تستطيع القيام بذلك بدعم إسرائيلي".

د . المؤسسة (٢٠٠٣ وما بعدها): الغاية منها إقامة دولة كردية مستقلة تسيطر على نفط شمال العراق ومعه كركوك، بما يؤمّن للدولة العبرية حاجتها من هذه المادة الحيوية، فضلاً عن الحفاظ على حياد العراق وإبقائه ضعيفاً مجزأً خارج معادلة القوة العربية. فالواقع أنه إذا كانت حرب الخليج الأولى قد شكّلت مدخلاً لاستئناف العلاقات بين كردستان وتل أبيب، فإن الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ افتتح مرحلة جديدة من تلك العلاقات، معيداً إياها إلى العصر الذهبي. وما هو إلا عام، حتى تحدثت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن لقاء جمع مسعود البرزاني وجمال الطالباني برئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون الذي أكد علناً أن تل أبيب "تقيم علاقات وطيدة مع الأكراد في شمال العراق" (هآرتس ٢٠٠٤/٧/٢). ولعل شارون كان يرد بتصريحه على مقالة نشرها سيمور هيرش في صحيفة "نيويورك" أكد فيها أن "إسرائيل" أرست حضوراً عسكرياً واستخبارياً في إقليم كردستان تطمح من خلاله إلى بناء قاعدة يمكنها من خلالها التجسس على إيران المجاورة. وكتب هيرش، مستنداً إلى استصرافات لضباط استخبارات أميركيين وإسرائيليين، أنّ الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية باتت تعمل بصمت في كردستان وتتفّذ عمليات سرية داخل المجال الكردي في كل من سوريا وإيران، لافتاً إلى أنّ ضباطاً إسرائيليين يقومون بتدريب وحدات الكوماندوس الكردية.

ما كتبه هيرش على الورق، وتّقته قناة «BBC» البريطانية بالصور من خلال تقرير عرضته في أيلول ٢٠٠٦. ويظهر التقرير خبراء إسرائيليين يدرّبون أعضاء في البشمركة على استخدام بعض أنواع الأسلحة في شمال العراق. وقد أحدث التقرير في حينه حرجاً لحكومة كردستان التي رفضت التعليق على التقرير، فيما نفت الحكومة الإسرائيلية علمها بمضمون التقرير وقالت إنها ستحقق فيه، نظراً إلى كون تصدير أسلحة من دون علمها يخالف القوانين الإسرائيلية! قبلها بأشهر، في أيار ٢٠٠٦، كان مسعود البرزاني يردّ على سؤال صحافي حول العلاقات الكردية الإسرائيلية بالقول: "ليست جريمة أن نقيم علاقات مع إسرائيل. فالعديد من الدول العربية لديها ارتباطات مع الدولة العبرية. إذا أسست بغداد علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، فإننا سنفتح قنصلية في أرييل". أما الرئيس العراقي الراحل جلال الطالباني، فلم يجد حرجاً في مصافحة وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، أمام الكاميرات، إبان مشاركة الاثنين في المؤتمر الـ٢٣ للاشتراكية الدولية في أثينا عام ٢٠٠٨. وفي مؤشر ذي دلالة، شهد عام ٢٠٠٩ صدور العدد الأول لمجلة "يسرائيل - كورد" في كردستان العراق، وهي مجلة تحظى برعاية السلطات الكردية وتتضمن تحقيقات ومقابلات حول العلاقة الإسرائيلية الكردية.

قبل وعد بلفور عام ١٩١٧، هاجر يهود كردستان العراق إلى فلسطين. وما إن حلت بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، حتى فرغت قرى كاملة في كردستان ممّن فيها من اليهود، ومع إعلان قيام دولة الاحتلال

الإسرائيلي، عام ١٩٤٨، لم يبقَ يهودي واحد من كردستان العراقية، إلاّ وهاجر مع يهود تركيا وإيران إلى ما يسمّى "أرض الميعاد". وبرغم هجرة جميع يهود كردستان، إلاّ أنّ دولة الاحتلال بقيت على علاقة شبه وثيقة، مع أكراد شمال العراق غير اليهود، تطبيقاً إستراتيجية توثيق العلاقات، مع أي أطراف تخوض صراعات ضد دول عربية، وهي إستراتيجية شدّ الأطراف التي اعتمدها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول، ديفيد بن غوريون. وتكرّر الأمر ذاته عام ١٩٧٤، عندما تعاونت دولة الاحتلال، مع الاستخبارات الإيرانية "السافاك"، لتدريب عشرات الضباط الأكراد، على تنفيذ عمليات داخل العراق. وبعد هذا الدعم الذي أنهك العراق، وكلف العراقيين الكثير، لم يتم إنهاء التمرد الكردي إلاّ من خلال أمرين، الأول: توقيع نائب الرئيس العراقي في حينه، صدام حسين، اتفاقية الحكم الذاتي مع الأكراد، عام ١٩٧٠، والثاني: توقيع العراق، ممثلاً بصدام نفسه، اتفاقية الجزائر مع إيران، عام ١٩٧٥، والقاضية بتنازل العراق عن نصف شط العرب، مقابل وقف المساعدات العسكرية للأكراد. إلاّ أنّ العلاقات الكردية الإسرائيلية تعود إلى الستينات، حين رأت "إسرائيل" في الأكراد حليفاً قوياً يمكن دعمه لإضعاف الحكم البعثي في العراق، حيث ساندت قوات البشمركة ودعمتها بالسلاح والعتاد والتدريبات أثناء خوضها حرب الاستنزاف مع الجيش العراقي سنة ١٩٦٦، وتكرّر الأمر نفسه في حرب ١٩٧٤. وقد ذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية أن الجنرال الإسرائيلي، اوري ساغي، قد تمّ إيفاده وقتها إلى إقليم كردستان، لتطبيق التدريبات التي أعطاهم للأكراد على الطبيعة الميدانية هناك. كما أنّه تم إرسال اثنين من كبار الضباط المظليين الإسرائيليين وهما: يهودا بار وعوزي فرومار، والخبير في العمليات المسلحة ناتان راهاف، إلى إيران الشاه لتدريب ضباط أكراد على القيام بعمليات مسلحة داخل العراق بالاشتراك مع المخابرات الإيرانية. وقد أكّد الأكراد على وجود مصالح مشتركة لهم مع "إسرائيل"، وقال رئيس المجلس الوطني الكردستاني في سوريا شيركو عباس عن علاقتهم مع "إسرائيل": "الأكراد لم يناصروا يوماً العداء لها، وإنهم المحرك للديمقراطية في الشرق الأوسط". وأضاف لموقع ميديا الإسرائيلي: "دعم إسرائيل للأكراد سيساهم في بناء حدود آمنة لها". والتعاون المشترك يعود أيضاً إلى أيام التمرد الذي قاده مصطفى البرازاني بدءاً من سنة ١٩٦٣ ضد الحكومة العراقية وجيشها. وطوال ١٢ عاماً وقفت "إسرائيل" إلى جانب الأكراد ودعمتهم، وكان لديها وفد من المستشارين يتغير كل ثلاثة أشهر ويضمّ ممثلاً عن الموساد وضابط من الفرق الخاصة ومستشار تقني وطاقم طبي. وكانت مهمة الإسرائيليين تدريب الأكراد على أساليب القتال العصري وتعليمهم كيفية الدفاع عن أنفسهم. وكان هذا كلّهُ يتم في حينه بالتعاون والتنسيق الكامل مع نظام الشاه في إيران. لكن عندما عقد العراق اتفاقاً مع الشاه سنة ١٩٧٥ ينهي الخلاف بينهما توقفت المساعدة الإسرائيلية. يومها اتّهمت

"إسرائيل" بأن علاقتها بالأكراد علاقة تقوم على المصلحة فقط وعندما تنتفي هذه المصلحة فإنّ إسرائيل لا تتردد في التخلي عنهم.

في السياق نفسه يعتبر الكتاب التوثيقي المشار إليه أنفاً "الموساد في العراق ودول الجوار، انهيار الآمال الإسرائيلية الكردية"، للكاتب اليهودي الأميركي شلومو نكديمون، المرجع الأهم الذي يؤكّد أنّ "علاقة الأكراد بالإسرائيليين بدأت منذ عام ١٩٤٣ وتعمّقت بعد قيام الدولة العبرية، وساعدت إسرائيل الأكراد في معاركهم مع الأنظمة العراقية منذ أيام الملكية وما بعدها، وقد أمّدتهم أكثر من مرّة بالسلاح والأغذية والمعونات الصحية، والأموال، وأنّ ممثلين من الموساد الإسرائيلي زاروا المواقع الكردية في شمال العراق في فترة الستينيات، وكانت الاتصالات بينهم تجري عبر طهران في ظل حكم الشاه، وعبر العواصم الأوروبية، وخاصةً في باريس ولندن"، مشدداً على أن زعيم الكرد الراحل مصطفى برزاني زار "إسرائيل" مرتين، والتقى هناك القادة الإسرائيليين وقادة الموساد في أواخر الستينيات.

ويضيف نكديمون أنّه "في فترة الخمسينيات، بدأت العلاقات مع إسرائيل تأخذ شكلاً عملياً"، مشيراً إلى أنّها كانت تجري "عن طريق ثلاث قنوات، أولاها الاستخبارات الإيرانية، وثانيها نشاط الأكراد في أوروبا مع السفارات الإسرائيلية، وثالثها علاقة (مصطفى) برزاني بصديقه القديم موريس فيتشر، سفير إسرائيل في روما". ويتابع أنّ "برزاني رأى ضرورة الاتصال بإسرائيل بطريقة مباشرة منذ عام ١٩٦٣ لتساعده على تحقيق حلم الأكراد في بناء حكم ذاتي، بعدما فشل مع الحكومات العراقية... ولذلك استعان بشخص يدعى بدر خان من الاستخبارات الإيرلندية".

تبقى الشهادة الأكثر تعبيراً عن طبيعة العلاقات الكردستانية الإسرائيلية هي التي أدلى بها الرئيس السابق لمحطة الموساد في كردستان، إيعيزر تسبرير، في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي في تموز ٢٠١٠. ففي حديثه إلى الإذاعة، أكّد تسبرير أن "إسرائيل" كان لديها مستشارون عسكريون في مقر القيادات العسكرية التابعة للبرزاني، وأنها زوّدت البشمركة بأسلحة، من بينها مضادات للطائرات، ودربتها عليها. وأضاف ضابط الاستخبارات، الذي شغل إبان الاجتياح الإسرائيلي للبنان منصب رئيس محطة الموساد في بيروت، "منذ سبع سنوات، ألفنا وفداً دائماً إلى كردستان العراق، لغايات مصلحة واضحة ومهمّة لنا". وتابع "لقد أرسلنا وفداً ضمّ، في بعض الأحيان، مستشاراً عسكرياً، وزوّدنا الأكراد بالسلاح، وبصورة أساسية بمدافع ميدانية ومدافع مضادة للطائرات، ودربناهم هناك في شمال العراق وهنا في إسرائيل، ولدينا هناك مشروع إنساني مميز، وهو مستشفى ميداني تابع للجيش الإسرائيلي في شمال العراق".

لا تَقْصُرُ تل أبيب العلاقات التي تجمع اليهود بالأكراد على الشؤون الأمنية والسياسية والاقتصادية، بل توسّعها باتجاه الحديث عن الأصول الواحدة والمشاركة، من ناحية وراثية وجينية. فوفقاً لدراسة صدرت عن الجامعة العبرية في القدس عام ٢٠٠١، ونُشرت خلاصتها في صحيفة "هآرتس" بتاريخ ٢١ تشرين ثاني من العام نفسه، تجمع الشعبين أصول وأسلاف مشتركة تعود إلى عصور ما قبل التاريخ، وتحديدًا في النصف الشمالي من مناطق الهلال الخصيب القديم، حيث شمال العراق وتركيا اليوم. الدراسة التي أعدّها فريق من الباحثين المتخصصين في علم الوراثة والجينات، ورغم إقرارها بأن نتائجها ما زالت غير كاملة ولا يمكن إثباتها بصورة قاطعة، تؤكد أن النتائج التي توصلت إليها لا يمكن تجاهلها. وبحسب الصحيفة، عمل الباحثون على مقارنة الحمض النووي (دي أن إي) على عينة ذكرية من ١٨٤٧ يهودياً أشكنازياً وسفاردياً، وأكراد من اليهود والمسلمين والمسيحيين، إضافة إلى ذكور من الأرمن والروس والعرب. وكانت المفاجأة أن الشبه بين الحمض النووي للأكراد واليهود أكبر من الشبه بين اليهود والعرب من الفلسطينيين، وهي النتيجة النقيضة التي أكدتها أبحاث جينية سابقة. وبناءً على هذه العينة ونتائجها، تخلص دراسة الجامعة العبرية إلى التأكيد على الرابط الوراثي والجيني القوي بين الأكراد واليهود، والتأكيد على أن الشعب الكردي هو أقرب شعوب العالم إلى الشعب اليهودي.

٦ - الأهداف الاستراتيجية للعلاقة:

لاشكَّ بأنَّ للعلاقة الإسرائيلية الكردية أهدافا استراتيجية بعيدة المدى، ومن أبرزها ما يلي :

أ- توسيع النفوذ الإقليمي: تسعى تل أبيب دائما إلى بسط نفوذها الإقليمي في مناطق جديدة، ومن هذا المنطلق تدعم استقلال كردستان الذي سيضمن لها وجود دولة شرق أوسطية حليفة دائمة لإسرائيل، فلا توجد أي دولة عربية أو شرق أوسطية تؤيد استقلال الإقليم سوى إسرائيل.

ويُنذر هذا الدعم الإسرائيلي بوجود تحالف مستقبلي بين أربيل وتل أبيب، ممّا يصبّ في مصلحة الطرفين، حيث تسعى "إسرائيل" للارتباط مع الدولة الكردية الجديدة - في حال إعلانها- بشراكة استراتيجية تُقلص من عزلتها، وتزيد من أوراق الضغط بيدها على القوى العربية والإقليمية، وستضمن لها محاصرة سوريا والعراق، وكذلك محاصرة تركيا وإيران.

ب- استمرار التعاون الاستخباراتي: تشير بعض التحليلات إلى وجود تعاون استخباراتي وأمني بين أكراد العراق وجهاز المخابرات الإسرائيلي "الموساد" منذ فترة الستينيات، الذي كان يهدف لاستخدامهم كمنطقة عازلة

تفصل بين "إسرائيل" والدول العربية، واستمر ذلك التعاون على مدى العقود الماضية، وأصبح إقليم كردستان العراق إحدى ساحات العمل النشطة لعناصر الأمن والمخابرات الإسرائيلية، حيث يُمكن موقع الإقليم المرتفع - بفعل طبيعته الجبلية- من مراقبة الأوضاع في إيران وسوريا وتركيا.

وتشير بعض الصحف الإسرائيلية إلى أن العديد من الشركات الإسرائيلية في كردستان يديرها ضباط متقاعدون في الاستخبارات الإسرائيلية، وقد كشفت مجلة "إسرائيل كورد" التي تصدر في أربيل ولها مقر في "إسرائيل"، عن إبرام اتفاق بين زعيم الإقليم "مسعود برزاني" و"نتنياهو" تقوم إسرائيل بموجبه بنقل ٢٠٠ ألف يهودي كردي للإقليم فور إعلان استقلاله عن العراق للاستثمار والعمل في بناء الدولة.

ج- الضغط على تركيا وإيران: إنَّ "إسرائيل" تسعى للضغط على إيران عبر محاصرتها عن طريق كردستان، ودعم الحركة الكردية الإيرانية، كما أنَّ هناك عداء متصاعدا بين "إسرائيل" من جانب وإيران وحلفائها في المنطقة خاصة "حزب الله" اللبناني من جانب آخر، وفي حالة تجدد الحرب بين إسرائيل و"حزب الله" فإنَّ تل أبيب ستحصل على الدعم العسكري من الدولة الكردية الناشئة، وعلى الرغم من العلاقات الجيدة المعلنة بين أنقرة وتل أبيب إلا أنَّ التنافس بينهما مستمر في الخفاء.

وترفض إيران من جهتها إقامة الدولة الكردية نظرا لسيطرة أكراد العراق على المناطق الحدودية بين إيران وسوريا، وهي المناطق التي تسعى إيران للسيطرة عليها لجعلها ممرا أرضيا لدعم المقاومة، بينما يأتي الرفض التركي لانفصال كردستان لعدم الرغبة في تصاعد المطالب الانفصالية لأكراد تركيا بدعم من حزب العمال الكردستاني التركي.

وتشير بعض التحليلات إلى احتمالية أن تقوم "إسرائيل" بدعم الحركات الانفصالية في الدولتين، وتأمين الدعم لهما عبر الدولة الكردية الجديدة التي من المتوقع أن تعزز علاقاتها مع كيان العدو فور قيامها.

د- تأمين العمق الاستراتيجي: ستعمل "إسرائيل" على تعزيز التعاون الأمني مع الدولة الكردية الناشئة، ممَّا سيمكِّنها من تأمين حدودها، ومواجهة تهديدات التنظيمات الإرهابية الزاحفة من سوريا والعراق، وربما تقوم "إسرائيل" بإنشاء قواعد أمنية ولوجيستية وربما عسكرية في كردستان العراق، ممَّا يتيح لإسرائيل قصف إيران وسوريا بسهولة أكبر في حال نشوب حرب مع أي منهما.

هـ- تعزيز التعاون الاقتصادي: تسعى "إسرائيل" لتعزيز الاستفادة الاقتصادية من مشروعات التعاون في مجالات: الزراعة، والتعدين، والتنقيب عن النفط، والسياحة، كما ترغب "إسرائيل" في تطوير البنية الصناعية بالإقليم، خاصة في الصناعات التحويلية. وتقوم شركات إسرائيلية بتنفيذ مشروعات إسكانية وأخرى خاصة بالبنية التحتية والمرافق العامة والطرق في إقليم كردستان، وهذه الفوائد لا تقتصر على استيراد كيان العدو

٧٧% من النفط بأسعار مخفضة من المناطق التي يسيطر عليها الأكراد، شمالي العراق، وإنما تمتدّ لما هو أبعد من ذلك. فقد كشفت صحيفة معاريف الإسرائيلية، في حزيران عام ٢٠١٤، أن شركات إنشاءات هندسية ومقاولات إسرائيلية، تؤدّي دورا مهما في تدشين مشاريع بنى تحتية، في إقليم كردستان. وقالت الصحفية إنها شركات تتبع قيادات سابقة، في الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، كالموساد، وجهاز الاستخبارات الداخلية "الشاباك"، وشعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، كما ذكرت الصحفية أن: "كبار القادة الاستخباريين يستغلون علاقات العمل السابقة مع الأكراد، في خدمة مصالح شركاتهم، ويقف على رأس المستثمرين الإسرائيليين في كردستان، الجنرال داني ياتوم، الرئيس الأسبق لجهاز الموساد".

و - **تصفية وجود الدولتين السورية والعراقية:** دولة الاحتلال الإسرائيلي تدرك أهمية دعم الأكراد، في إقامة دولتهم، في كل من إيران وتركيا والعراق وسوريا، ممّا يعني تقسيم العراق وسوريا إلى دويلات متنازعة، لصالح كيان العدو أولا وأخيرا. فهذه الدولة ستضعف العراق وسوريا إستراتيجيا، وستضمن تحقيق المصالح الإسرائيلية في سوريا، متمثلة في الهدف الإستراتيجي وهو تصفية وجود الدولة السورية، بشكلها السيادي المتناسك الموحد، وتحويلها إلى كانتونات ذات صبغة عرقية ومذهبية متناحرة. كما سيقضي إنشاؤها على تواجد جماعات إسلامية سنية، قد تتخذ من سوريا نقطة انطلاق، للوصول للعمق الإسرائيلي وتهديده، وسيقلص فرصة تدشين جيش مقاوم، برعاية الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحزب الله في العراق. على هذا الصعيد يقول الخبير في الشؤون الكردية، د. رجائي فايد: "إنّ إسرائيل تدعم الحركة الكردية، ليس حبا فيها، ولكن نكاية في الآخر، في البداية دعمتها ضد الحكومة العراقية، فقد كان رئيس الأركان الإسرائيلي، رفائيل إيتان، يتواجد في المناطق الكردية، وقدم الدعم بالمال والسلاح والتدريب للأكراد، ولا ينكر الأكراد ذلك"، وأضاف: "اليوم إسرائيل تسعى لتقارب أكبر مع الأكراد، لإثارة النعرات في المنطقة، وكفي تصبح شوكة بظهر الدول العربية، فهي تدرك أن انفصال الأكراد، عن العراق وسوريا، سينهيهما لتنشأ الدولة الكردية على أنقاضهما، وبالتالي تعمل تل أبيب على إضعاف الدولتين، لتصبح هي الأقوى".

ز - **محاصرة كل من إيران وتركيا:** على صعيد العلاقة المتوتّرة لدولة الاحتلال مع تركيا، والعداء السافر بينها وبين الجمهورية الإسلامية في إيران، سيضمن قيام دولة كردية وضع الدولتين في حالة حصار، إذ يعني ذلك وجود فاصل بين كيان العدو وبين إيران وتركيا، وتقوية ما تسمّيه دولة الاحتلال بـ"مواقف الأطراف المعتدلة في المنطقة". وكما تقول وزيرة القضاء في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، أيليت شاكيد: "نحن نشهد عملية تفكّك الدول القومية، والتي قامت عوضا عنها قوى إسلامية، مثل داعش وإيران بعد الاتفاق النووي، وقيام دولة كردية مصلحة عالمية إستراتيجية واضحة". وبالتالي إنّ قيام دولة كردية، وانشغال إيران بها،

سيقلص من قدرتها على التفرغ للاهتمام بالصراع مع دولة الاحتلال مستقبلاً، ولذلك عملت دولة الاحتلال مبكراً على هذا المخطط، إذ كشفت معلومات أولية أنّ تل أبيب استخدمت إقليم كردستان للعمل ضد طهران، فانطلقت من الإقليم لتنفيذ عمليات سرية، ضد المنشآت النووية الإيرانية، كما أن التقارب مع الأكراد يعني تعويض دولة الاحتلال نسبياً عن فتور علاقاتها بتركيا.

ح - تحقيق حلم "إسرائيل الكبرى": بالعودة إلى عام ٢٠٠٣، عندما كشف الصحفي الأمريكي، وين مادسن، عن مخطط إسرائيلي لاستيطان العراق، تحقيقاً لحلم "إسرائيل الكبرى"، ظهر دور الأكراد في عمليات شراء الأراضي، في منطقة تعتبرها دولة الاحتلال ملكية يهودية تاريخية، ومنها أضرحة الأنبياء ناحوم ويونس ودانيال، وكذلك يحزقيل وعزرا وغيرهم. وقامت الإدارة الأمريكية برعاية هذا المخطط، ونقّده ضباط من جهاز الموساد، بعلم القيادات السياسية في الحزبين الكرديين الكبيرين، حزب الاتحاد الوطني بزعامة جلال الطالباني، والحزب الديمقراطي بزعامة مسعود البارزاني. وتتفاخر اليوم دولة الاحتلال بأنّ يهود كردستان فيها، وأنهم "ما زالوا يحافظون على ولائهم لكردستان، ويتمنون من قلوبهم مجيء اليوم الذي سيحقق فيه الشعب الكردي استقلاله، بعد سنوات طويلة من الاضطهاد".

ط - "تنظيم الدولة" يقرب تل أبيب من الأكراد أكثر: بينما كان العالم يتابع بشغف تطورات المعركة، بين الأكراد و"تنظيم الدولة" في كوبياني، كان الجنرال الإسرائيلي أوري ساغي، البالغ من العمر ٨٣ عاماً، والمحتفظ بعلاقة جيدة مع رئيس الإقليم مسعود البارزاني، منذ عام ٢٠٠٥، يشتاظ غضباً لأنّ "دولة إسرائيل لديها منظومات عسكرية وأمنية"، على حدّ قوله، تمنعه من الذهاب لقتال "تنظيم الدولة"، مع بني عرقه الأكراد، في إقليم كردستان العراق.

للوهلة الأولى بدا ظهور "تنظيم الدولة" وكأنّه يفرض تحديات كثيرة أمام الأكراد، لكن سرعان ما اتضح أنه يقدم خدمات إستراتيجية لهم، أولها توحدّ الشباب الكردي، في جهد التصدي المسلح، وثانيها نيل الأكراد للدعم العسكري الأمريكي والغربي، والخدمة الأهم هي كسب ثقة دولة الاحتلال الإسرائيلي، بدور الأكراد الهام في صدّ "تنظيم الدولة"، خاصة بعد تفهقر الجيش العراقي أمامه، وسرعان ما أبدت دولة الاحتلال إعجابها بالأداء والانضباط العسكري للأكراد، و"جراتهم" في ساحات القتال، ناهيك عن أنّ دولة الاحتلال تهدف، بالتقرب من الأكراد، إلى توظيف تلك العلاقات في تحسين بيئتها الإقليمية، فإنّه يؤرّقها أيضاً اقتراب "تنظيم الدولة" أو "الإسلام الجهادي"، كما تسمّيه، منها. وتجذبها النجاحات الكردية في مواجهة التنظيم عسكرياً، وترى أنه بالإمكان توظيف قوة الأكراد العسكرية، لوقف زحف التنظيم نحو عمقها الإستراتيجي. في هذا السياق يقول مدير مركز تراث الاستخبارات ودراسة الإرهاب، الجنرال رؤفين إيرليخ: "باستثناء الأكراد، لا توجد قوة محلية

بإمكان إسرائيل الاعتماد عليها، في مواجهة التنظيمات الجهادية السنيّة". كما صرّح سفير دولة الاحتلال في الولايات المتحدة، رون ديرمر، حيث قال: "تقدّر جدا روحهم القتالية، ونقف إلى جانبهم في نضالهم من أجل الاستقلال. نتوقّع أن تستمر علاقات الصداقة بيننا، ليس فقط في السنوات القريبة، لكن لعقود طويلة"، وأضاف: "إسرائيل تعلم جيدا أنّ الأكراد يحاربون الفاشية التي تهدّد العالم، ونشعر بوجود علاقات متينة بين اليهود والأكراد، وبين إسرائيل وكردستان".

وبغضّ النظر عن خصوصية الشعب الكردي، وطموحاته وحقوقه، إلا أنّ لإسرائيل رؤيتها وتقديراتها ورهاناتها على مسار الانفصال الكردي هو بمثابة زرع قنبلة إقليمية ناسفة تُسهم في إعادة إرباك الساحة الإقليمية وإنتاج الفوضى الأمنية بعناوين مختلفة. وما يعزّز رهان كيان العدو على الكرد هو أنّ هؤلاء يختلفون في العديد من المزايا عن "داعش"، باعتبار أنّ الأخيرة تبقى منظمة إرهابية متوحشة من الصعب على أي دولة أو كيان الرهان عليها ككيان وظيفي. أما في الموضوع الكردي، فيمكن للعدو الإسرائيلي أن يغلف خياره بعناوين الاستقلال والحرية وحقوق الانسان وما شابهها من مفردات وشعارات براقّة. أضف إلى أنّ العدو الصهيوني يرى أنّ إقامة دولة كردية في شمال العراق سيكون بداية دينامية متدرّجة لن تقتصر مفاعيلها وتداعياتها على العراق وحده، بل ستشمل كل المحيط الإقليمي، وتحديدًا الجمهورية الإسلامية في إيران، إضافة إلى تركيا وسوريا. وما سيحدّد اتجاهات الصراع وإيقاعه وأدواته، هو الأولويات الدولية والإقليمية والتحوّلات التي ستشهدّها المنطقة لاحقاً. وهكذا يبدو جلياً أنّ الدولة الكردية المفترضة - من منظور إسرائيلي - ستؤدّي دوراً وظيفياً على المستويات الاستراتيجية والأمنية والسياسية، في مواجهة التهديدات المحدقة بها. والجديد أنّ إسرائيل ستظهر في هذا السياق كدولة مناصرة لحرية الشعوب. وهي العناوين نفسها التي تستخدمها الولايات المتحدة في مواجهة أي طرف إقليمي أو دولي تريد استهدافه وسحقه. ولا يخفى أنّ هذا المسار يوفّر أيضاً خياراً بديلاً يمكن النظام السعودي أن يراهن عليه بعدما بات يتشارك مع العدو الصهيوني في الرؤية والخيارات والمصالح الحيوية.

ومما يعكس الطابع الاستراتيجي للموقف الإسرائيلي، أنّها ليست المرة الأولى التي يعلن فيها نيتها هو تأييداً للانفصال الكردي وإقامة دولة كردية في شمال العراق، بل سبق أنّ جاهر بذلك ونظّر له في كلمة له أمام معهد أبحاث الأمن القومي في تل أبيب (حزيران عام ٢٠١٤)، ودعا خلالها الولايات المتحدة وأوروبا إلى دعم هذا المسار والحث عليه، مضيفاً أنّ الأكراد يستحقون دولة لهم. كذلك عبر العديد من الشخصيات الإسرائيلية، في السابق، بينهم الرئيس الاسبق شمعون بيريس، ووزير الأمن أفغدور لبيرمان، عن دعمهم لاستقلال

الأكراد. وكذلك قالت وزيرة القضاء ابيلت شكيد خلال مؤتمر هرتسليا الأخير: "إن من مصلحة إسرائيل والولايات المتحدة قيام دولة كردية، أولاً في العراق. وحان الوقت كي تدعم الولايات المتحدة ذلك". واستناداً إلى الشرح الذي قدّمه نتياهو قبل أكثر من ثلاث سنوات، من الواضح أن الدولة الكردية التي دعا إلى إقامتها، ستكون جزءاً من تحالف إقليمي يضم الأردن وسائر أطراف ما يسمى زورا "معسكر الاعتدال" العربي. ولكن اللافت أن هذه الدعوة تزامنت في حينه مع تمدد "داعش" في العراق، التي شدّت نتياهو في تلك الفترة على ضرورة كبحها، وعدم القضاء عليها، بما "لا يؤدي إلى السماح لإيران بالسيطرة على العراق كما يحصل في سوريا ولبنان" (هآرتس، ٢٥/٦/٢٠١٤). وبدت عقيدة نتياهو في حينه، أنها تستند إلى ضبط الدور الاستنزافي الذي تقوم به المنظمة الإرهابية في مواجهة محور المقاومة، على أن تكون ساحة الاستنزاف مطوقة بمجموعة من الدول هي "إسرائيل" والأردن ودولة كردستان وسواها. أما الآن، وبعد استفاد الرهان على "داعش" على عدة مستويات، فيأتي دعم خيار إقامة دولة كردية كجزء من استراتيجية أوسع تستهدف احتواء مرحلة ما بعد "داعش"، وبهدف إنتاج خط توتر إقليمي جديد يفجر المنطقة ويؤسس لمسار استنزافي طويل الامد.

الميزة الإضافية التي يمكن أن يوفرها قيام دولة كردية في شمال العراق لـ"إسرائيل"، هي إيجاد تواصل مباشر مع الجمهورية الإسلامية عبر الجغرافيا الكردية. بحيث تراهن "إسرائيل" على أن يساهم ذلك في زيادة قدراتها في الرد والردع والدفاع، عبر تعميق التحالف مع الدولة الكردية المفترضة، التي تتوافر فيها - من منظور إسرائيلي - الأرضية والتاريخ والعلاقات والمصالح لتحقيق أقصى الطموح الصهيوني الاستكباري. وتهدف "إسرائيل" بذلك إلى إفقاد إيران إحدى أهم المزايا التي تتفوق بها، والتي تحضر بقوة لدى المؤسسة الأمنية، عبر مفهوم مفاده أن "لإيران حدوداً مع إسرائيل، فيما ليس لإسرائيل حدود مع إيران". لكن مع إقامة الدولة الكردية، يصبح لكل منهما، وفق المفهوم الأمني الإسرائيلي، حدود مع الآخر، وهو ما سيكون له تداعياته الاستراتيجية والأمنية.

في ضوء ذلك، من المؤكّد أن "إسرائيل" ستؤدّي دوراً بعيداً عن الإعلام مع عواصم القرار الدولي، وتحديدًا في واشنطن، من أجل دعم خيار إقامة دولة كردية في هذه المرحلة. واستناداً إلى الأدبيات التي عادة ما يستخدمها العدو، سيتم تغليف الأبعاد الاستراتيجية والمصالح الكبرى، بعناوين أخلاقية وإنسانية كاذبة.

ي - "إسرائيل" وسيط الأكراد لإقناع واشنطن بدولتهم: يدرك الأكراد قوة اللوبي اليهودي الأمريكي، ودولة الاحتلال الإسرائيلي، في التأثير على الولايات المتحدة الأمريكية، ودفعها نحو قبول فكرة تحويل الإقليم إلى دولة، وهم يتطلّعون الآن إلى دور إسرائيلي ضاغط، على دوائر صنع القرار في واشنطن، لتأييد انفصال

كردستان العراق، وتهيئة الرأي العام العالمي لهذه الدولة. لذلك لم تتوانَ دولة الاحتلال عن شنّ حملة، سياسية ودبلوماسية ودعائية، تهدف إلى اعتراف دولي بـ"دولة كردية مستقلة" عن العراق، وهي استقبلت المستشار السياسي في حكومة إقليم كردستان، ناهرو زاغروس، للتباحث مع كبار المسؤولين الإسرائيليين، حول سبل الدعم السياسي اللازمة، لنزع اعتراف دولي باستقلالها عن العراق، خاصة بعد ما اعتبره "تحولات إيجابية" طرأت على موقف الكونغرس والإعلام الأمريكي، من فكرة انفصال الإقليم العراقي.

وتتضح المساعي الكردية بـ"مغازلة" قادة الأكراد لدولة الاحتلال، ويهودها الكرد، من خلال إحياء عاصمة الإقليم أربيل لذكرى "الهولوكوست"، وبالرغم من عدم وجود أكراد يهود في كردستان العراق، إذ أعلن الآلاف من الذين كانوا هناك إسلامهم منذ سنوات، أعلنت السلطات الكردية نيتها إنشاء كنيس يهودي، وترميم الحي اليهودي في أربيل، كما قررت إقامة قسم خاص لليهود، في وزارة الأديان، مثل باقي الأقسام التي تعالج شؤون الأقليات الدينية. وبما أن هذه القرارات تعني أن الإقليم قد يخوض صراعاً، من أجل إعادة الأملاك اليهودية لأصحابها، لم يخف الأكراد أنه من مصلحة كردستان أن يعود اليهود الأكراد إليها، "لأن ذلك ينعش الاقتصاد والاستثمار في البلاد". وقد نجحت مقاصد الأكراد تلك، عندما حثّ وزير الخارجية الإسرائيلي السابق، أفيغدور ليبرمان، في ٢٢ حزيران لعام ٢٠١٤، نظيره الأميركي جون كيري، على تغيير موقف بلاده من استقلال كردستان، على اعتبار أن العراق مقسّم عملياً. كما ذكرت مصادر إسرائيلية أن نتياهو كلف الرئيس السابق شمعون بيريس، بمحاولة التأثير على الإدارة الأمريكية، وإقناعها بإعلان دعم صريح للاستقلال الكردي عن العراق. ومع توالي التطورات الإقليمية، بات للموقف الإسرائيلي المؤيد على الدوام للانفصال الكردي، أبعاداً جديدة، لجهة أن التحالفات أصبحت تضم عرباً أيضاً، لمواجهة محور المقاومة. ويأتي تكرار الموقف الإسرائيلي المؤيد للانفصال الكردي في هذه المرحلة، بمثابة اقتناص فرصة طموح أحزاب كردية، على حساب دول المنطقة وشعوبها، بهدف إنتاج ودعم مسار تقسيمي بعناوين إضافية.

في المحصلة فإنّه في حال استقلال إقليم كردستان العراق سيصبح أمام العراق حلّين، أولهما نظام فيدرالي يتمتّع فيه الإقليم بالمزيد من الامتيازات والاستقلال في مواجهة الدولة المركزية، وثانيهما يتمثّل في الانفصال وإعلان الدولة الكردية، الأمر الذي يصبّ في مصلحة العدو الصهيوني أكثر من الأكراد أنفسهم.

٧ - الاستفتاء :

عقد الاستفتاء على استقلال كردستان العراق في يوم ٢٥ أيلول ٢٠١٧، وبيّنت النتائج التمهيدية لإدلاء الغالبية العظمى من الأصوات بنسبة ٩٢%، لصالح الاستقلال ونسبة مشاركة بلغت ٧٢%. وصرّحت حكومة

إقليم كردستان بأن الاستفتاء ملزم لأنه سيؤدي إلى بدء بناء الدولة وبداية للمفاوضات مع العراق بدلاً من إعلان الاستقلال الفوري. لكن حكومة العراق المركزية الشرعية رفضت الاستفتاء جملة وتفصيلاً. كان من المقرر أن يجري هذا الاستفتاء في عام ٢٠١٤ في خضم الجدل والنزاع بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية للعراق، واكتسبت النداءات الطويلة الأجل للاستقلال الكردي زخماً في أعقاب هجوم شمالي العراق الذي شنه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والذي تخلت فيه القوات الخاضعة لسيطرة بغداد عن بعض المناطق، ثم استولت عليها قوات البيشمركة الكردية والتي يسيطر عليها الكرد بحكم الواقع.

تأخر الاعلان عن موعد الاستفتاء في عدة مناسبات مع مشاركة القوات الكردية في العمل مع الحكومة المركزية العراقية من أجل تحرير الموصل، ولكن بحلول شهر نيسان ٢٠١٧، كان ينظر إليه على أنه سيحدث في وقتٍ ما في عام ٢٠١٧. وفي يوم ٧ حزيران ٢٠١٧، عقد الرئيس مسعود بارزاني اجتماعاً مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، والاتحاد الإسلامي الكردستاني، والحركة الإسلامية الكردستانية، والحزب الشيوعي الكردستاني، وحزب كادحي كردستان، وحزب العاملين والكادحين في كردستان، وحزب الإصلاح التقدمي في كردستان، وقائمة أربيل التركمانية، والجهة التركمانية العراقية، وحزب التنمية التركماني، وقائمة الأرمن في برلمان كردستان، والحركة الديمقراطية الآشورية، والمجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري، حيث أكد خلاله عن موعد عقد استفتاء الاستقلال في يوم ٢٥ أيلول ٢٠١٧.

بدأت المشكلة بعد إيقاف الحكومة المركزية في بغداد تمويل الإقليم في شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٧، عندما قامت حكومة إقليم كردستان بمحاولة تصدير النفط غير خط الأنابيب الشمالي مرورا بتركيا في شهر أيار، لكن الحكومة العراقية ضغطت على الحكومات الدولية لمنع تصدير وبيع هذا النفط. لكن بعد قيام عناصر مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بالاستيلاء على الكثير من المناطق الغربية والشمالية من العراق في شهر آب سنة ٢٠١٤، تركت القوات المسلحة العراقية تلك المناطق التي كانت موجودة بها اصلاً وتخلت عن مراكزها. وتدخلت بعدها قوات بيشمركة الكردية بالسيطرة على مدينة كركوك وبعض المناطق الشمالية التي حولها والتي أرادت حكومة إقليم كردستان العراق ضمها للإقليم علماً أنها كانت خارج حدود إقليمهم رسمياً. وقد وجّه الكثيرون اللوم الأكبر إلى حكومة نوري المالكي نتيجة فشل القوات الأمنية، وأيضاً عدم رضا السنة العرب عن الحكومة المركزية في بغداد، حتى أتت النداءات الداخلية والخارجية لإيجاد رئيس وزراء جديد. في اليوم الأول من شهر تموز أعلن رئيس إقليم كردستان العراق مسعود برزاني عن نيّته إجراء استفتاء لاستقلال الإقليم في وقت ما لسنة ٢٠١٤ أي في شهر أيلول سنة ٢٠١٤، بعد عزل نوري المالكي

وجعل حيدر العبادي رئيساً لوزراء العراق بدلاً منه، وعندها وافق القادة الكرد على تأجيل الاستفتاء إلى وقتٍ آخر ليركزوا على قتال تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

في اليوم الثالث من شهر شباط سنة ٢٠١٦، أعلنت شبكة الإعلام الكردية (روداو) بأن رئيس إقليم كردستان العراق مسعود برزاني أخبر مشرعي حكومة إقليم كردستان العراق بأنّ استفتاء الاستقلال سينظم قبل انتخابات الرئاسة الأمريكية ٢٠١٦ في بداية شهر تشرين الثاني. وفي اليوم الـ ٢٣ لشهر آذار، أعلن بارزاني، خلال مقابلة، بأنّ الاستفتاء سيعقد قبل شهر تشرين الأول لسنة ٢٠١٦. بعد ذلك، أكدّ رئيس وزراء إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني بأنّ الاستفتاء لن يُعقد إلا بعد تحرير مدينة الموصل. وفي شهر آب لسنة ٢٠١٦، قال رئيس وزراء العراق حيدر العبادي بأنّ تقرير المصير هو حق بلا منازع. ثم تناولت الأخبار خلال شهر كانون الأول سنة ٢٠١٦، بأنّ رئيس وزراء إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني اقترح استعجال عقد استفتاء الاستقلال من خلال التواصل مع حكومة بغداد بعد انتهاء العمليات العسكرية لعملية تحرير الموصل من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وفي شهر نيسان لسنة ٢٠١٧، خلال تطورات عملية تحرير الموصل، صرّح الحزبان الرئيسان في إقليم كردستان (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) عن هدفهما إجراء استفتاء الاستقلال خلال سنة ٢٠١٧. وفي يوم الـ ٧ من شهر حزيران لسنة ٢٠١٧، أعلن رئيس إقليم كردستان مسعود برزاني المنتهية ولايته القانونية منذ عام ٢٠١٥ بأنّ استفتاء الاستقلال سيعقد يوم ٢٥ من شهر ايلول سنة ٢٠١٧. وصرّح مساعد برزاني "هيمين هاورامي" بأنّ الاستفتاء سينظم أيضا في مدن كركوك، ومخمور، وسنجار وخانقين. وكل المناطق تلك التي ذكرت هي مناطق متنازع عليها لكن الحكومة المركزية مسيطرة عليها بكل الأحوال. بينما صرّح المسؤول الكبير هوشيار زيباري بأنّ التصويت "بنعم" للاستقلال في الاستفتاء لا يعني أنّه إعلان رسمي مباشر للاستقلال، لكنه سيجعل كلام الشعب الكردي قويا حول تقرير مصيرهم أمام الحكومة المركزية.

بعد اللقاءات الجادة بين نائب رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية محمد باقري والرئيس التركي رجب طيب أردوغان في أنقرة يوم ١٦ لشهر آب، إنفق الطرفان على "قرار قوي مشترك" ضد الإفتاء. على الإثر صرّحت حكومة إقليم كردستان بأنّ الاستفتاء سيخطّط وينفذ تحت تصويت الحكومات المحلية في المناطق المتنازع عليها. حينها قامت حكومة سنجان المحلية بالموافقة في يوم ٣٠ لشهر تموز على محاولات حكومة إقليم كردستان ضمّ سنجان في الاستفتاء. بعدها قامت حكومة خانقين المحلية يوم ١٦ لشهر آب بمناقشة قضية الاستفتاء وقرّرت بأنّ يتم إقامة الاستفتاء في منطقتهم.

حكومة بعشيقة المحلية صوّتت بعد يوم من تصويت حكومة سنجار، بأنهم سينضمّون إلى الاستفتاء. ويوم ٢٩ لشهر آب، قامت حكومة كركوك المحلية بالتصويت على قضية إجراء الاستفتاء في كركوك. حيث حضر ٢٤ عضواً من أصل ٤١ عضواً في المجلس، وصوت ٢٣ عضو لصالح تنفيذ الاستفتاء، بينما رفض عضو واحد. ولم يصوّت بقية الأعضاء من العرب والتركمان.

بدأت حملة الاستفتاء الانتخابية رسمياً يوم ٥ من شهر أيلول. وقد صرّحت اللجنة العليا للانتخابات في الإقليم بأن الحملة ستستمر ١٨ يوماً، حيث سيتمكن العراقيون الكرد من البدء بالتصويت يوم ٢٣ لشهر أيلول، قبل يومين من التصويت الرئيس.

أُتيح للمشاركين التصويت باللغات العربية والسريانية والتركمانية، أما ورقة الإدلاء بالصوت فقد احتوت على السؤال التالي: "هل تريد أن يصبح إقليم كردستان والمناطق الكردستانية خارج الإقليم دولة مستقلة؟" (حيث أصبحت تلك العبارة صورة للتصويت). وأشارت مجلة التايمز أن السعودية دعمت انفصال الإقليم سراً. أما سبب دعم إسرائيل والسعودية لهذا الأمر فهو - وفق بعض المحللين - لإيجاد وكيلٍ لهما يشارك إيران حدودها الجبلية الجديدة.

رئيس الوزراء الإسرائيلي نتياهو نفى أن يكون لـ "إسرائيل" دور في الاستفتاء الكردي، وذلك بسبب ادّعاءات الرئيس التركي بتدخّل الموساد في استفتاء الانفصال، وقال نتياهو أن "إسرائيل لم تلعب أي دور في الاستفتاء الكردي، بالرغم من التعاطف العميق والطبيعي الذي أبداه الشعب الإسرائيلي للشعب الكردي وتطلّعاته.. نحن ندرك لماذا أولئك الذين يؤيدون ويدعمون حماس يرون الموساد في كل مكان لا يروق لهم". السؤال إذاً ليس إن، ولا حتى متى، أو كيف، بل: ما هي طبيعة الدولة التي سيشكلها الأكراد؟ ففي الجوار نماذج عدّة، كلها غير مشجعة. لقد حصل العرب على الاستقلال، ولكن النتيجة كانت محزنة. وحارب سكان جنوب السودان طويلاً لكي يحصلوا على استقلالهم، فحصلوا عليه، ثم استداروا ليقتلوا بعضهم. التاريخ الكردي غير مشجّع. على مدى تاريخهم كان الأكراد أعتى أعداء لأنفسهم. أكراد العراق أنفسهم منقسمون، يوحدتهم حلم الدولة، وتفرّقهم العشائر والأحزاب وأرض الواقع. المؤسسات الكردية منقسمة، الديموقراطية غائبة بين الحزبين الكبيرين، ويعيش أكراد العراق في دولتين شبه منفصلتين بين البرزاني والطالباني.

إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي أكّدت صراحة دعمها الكامل للاستفتاء في إقليم كردستان العراقي، حيث أصدر رئيس الوزراء بنيامين نتياهو بياناً دعم فيه مساعي الإقليم نحو الانفصال وهو الموقف المخالف لكل القوى الإقليمية الرئيسة في الشرق الأوسط. وبحسب تقرير صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، "فإن الوقوف الإسرائيلي بجانب دولة كردية منفصلة عن العراق، كان سيجعل القائد الكردي صلاح الدين فخوراً". ورصدت

الصحيفة أيضا تاريخ العلاقات بين الأكراد ودولة الاحتلال الإسرائيلي منذ إعلان إقامتها في عام ١٩٤٨. نتياهو لم يدعم فقط الاستفتاء بل دعا لإقامة دولة كردية وذلك لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل في الصراع مع إيران بالذات .

خاتمة:

لقد إحتلت القضية الكردية حيزًا كبيرًا في المفكرة السياسية العراقية خلال العقود الثماني الماضية، وشكّلت بأبعادها السياسية والاجتماعية والاستراتيجية معضلة معقدة للحكومات المتعاقبة وعاملاً مهددًا لأمن شعب العراق واستقلاله السياسي. والمؤسف أنّ الزعامات الكردية وعلى الرغم من كل ما تعرّضت له الحركة الكردية من كوارث وهزائم عسكرية وسياسية عجزت عن استيعاب حقيقة أنّ القضية الكردية لم تكن يوماً قضية دولية أساسية، ولم تعالج كفقرة أساسية من فقرات الصراع الدولي. المسألة الكردية، في أهم مراحلها، لم تكن سوى ورقة مساومة سياسية، ومطالب الأكراد وخسائرهم قد استثمرت من قبل الأطراف الدولية كأداة ضغط على بغداد في المراحل السابقة، وعلى الرغم مما قدّمته الزعامة الكردية للإدارة الأمريكية من دعم وتسهيلات في مشروع احتلال العراق، مازالت القضية الكردية قابلة للتعويم والتجاوز. والمؤسف أيضا أنّ تلك الزعامات لم تستوعب أنّ القضية الكردية ليست سوى قضية عراقية، وأنّ بغداد أقرب إلى أربيل من كل عواصم مستبّحي وجلاّدي الشعب الكردي والعراقي على حدّ سواء.

لقد شكّل قيام كيان كردي مستقل، ومازال، هاجسا رئيسا للزعامات الكردية ومحورا لتحركاتها وتحالفاتها السياسية. وقد سعت الأحزاب الكردية خلال المرحلة الماضية إلى تحقيق هذا الهدف بشكلٍ تدريجي وتبنيّ شعارات مرحلية تكتيكية واستخدام وسائل تباينت من الكفاح المسلّح والمواجهة العسكرية مع السلطة المركزية، إلى التحالف معها والاتفاق على صيغة الحكم الذاتي وصولا إلى مطالباتها الأخيرة بقيام الفيدرالية القومية للشعب الكردي، والتي لا تمثّل في حدّ ذاتها هدفا بقدر كونها وسيلة متقدّمة لتحقيق الهدف النهائي وهو قيام الكيان الكردي المستقل على التراب الوطني العراقي. وقد يكون من الضروري أن نشير إلى أنّ صيغة الفيدرالية القومية التي تطالب بها المجموعة الكردية اليوم تتجاوز المفهوم التقليدي للفيدرالية، وأنّ قيامها سيُلحق أضرارا جسيمة بمصالح الشعب العراقي وشعوب المنطقة الآنية والمستقبلية. فتحقيق الفدرالية بالصيغة المطروحة يتطلّب أولا تفتيت الدولة العراقية إلى أجزاء وكيانات قائمة على أسس عرقية ومذهبية، ومن ثم إعادة صياغة العلاقة بين الأجزاء العربية من العراق والجزء الكردي وبشكل يضمن تفوق ورجحان المصالح الكردية.

الجدير بالذكر أنه بعد اندلاع ما سُمي بثورات "الربيع العربي"، وتراجع سلطة النظام المركزي العراقي في المحافظات الكردية، سارعت دولة الاحتلال الصهيوني، التي يحيى فيها ١٥٠ ألف كردي يهودي، لاستئناف مساعداتها للأكراد في العراق، وبلغ التقارب بين الطرفين أوجه مع إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في ٢٩ حزيران عام ٢٠١٥، أنّ "إسرائيل تؤيد إقامة دولة كردية مستقلة في شمالي العراق".

بغض النظر عن خصوصية الشعب الكردي، وطموحاته وحقوقه، إلا أنّ لـ "إسرائيل" رؤيتها وتقديراتها ورهاناتها على مسار الانفصال الكردي الذي هو بمثابة زرع قنبلة إقليمية متفجرة تُسهم في إعادة إرباك الساحة الإقليمية وإنتاج الفوضى الأمنية بعناوين مختلفة. وما يعزّز الرهان الإسرائيلي هذا هو أن الخيار الكردي يختلف في العديد من المزايا عن رهانها على "داعش"، باعتبار أنّ الأخيرة تبقى منظمة إرهابية متوحشة من الصعب على أي دولة أو كيان أن يراهن عليها ككيان وظيفي، وأن يجاهر ويتفاخر بموقفه وخياراته. أما في الموضوع الكردي، فيمكن لـ "إسرائيل" أن تغلّف خيارها بعناوين الاستقلال والحرية وما شابها من مفردات وشعارات. أضف إلى أن إسرائيل ترى أن إقامة دولة كردية في شمال العراق سيكون بداية دينامية لن تقتصر مفاعيلها وتداعياتها على العراق وحده، بل ستشمل كل المحيط الإقليمي، وتحديدًا الجمهورية الإسلامية في إيران، إضافة إلى تركيا وسوريا. وما سيحدّد اتجاهات الصراع وإيقاعه وأدواته، هو الأولويات الدولية والإقليمية والتحوّلات التي ستشهدها المنطقة لاحقاً. وهكذا يبدو جلياً أن الدولة الكردية المفترضة - من منظور "إسرائيل" - ستؤدّي دوراً تفاعلياً على المستويات الاستراتيجية والأمنية والسياسية، في مواجهة التهديدات المُحدّقة بها.

والجديد أن دولة الاحتلال ستتمظهر في هذا السياق بمظهر الدولة المناصرة لحرية الشعوب. وهي العناوين نفسها التي تستخدمها الولايات المتحدة في مواجهة أي طرف إقليمي أو دولي تريد استهدافه وقمعه. ولا يخفى أن هذا المسار يوفّر أيضاً خياراً بديلاً يمكن النظام السعودي أن يراهن عليه بعدما بات يتشارك مع كيان العدو في الرؤية والخيارات والمصالح البعيدة المدى. وقد عبّرت العديد من الشخصيات الإسرائيلية، في السابق، بينهم الرئيس الأسبق شمعون بيريس، ووزير الأمن أفغدور ليرمان، عن دعمهم لاستقلال الأكراد. وقالت وزيرة القضاء ابيلت شاكيد خلال مؤتمرها تسلياً الأخير المتعدد المجالات، إنّ "من مصلحة إسرائيل والولايات المتحدة قيام دولة كردية، أولاً في العراق. وحين الوقت كي تدعم الولايات المتحدة ذلك".

أما الآن، وبعد استنفاد الرهان الإسرائيلي على "داعش" على عدّة مستويات، يأتي دعم خيار إقامة دولة كردية كجزء من استراتيجية أوسع تستهدف احتواء مرحلة ما بعد "داعش"، وبهدف إنتاج خط توتر إقليمي جديد يفجر المنطقة ويؤسّس لمسار استنزافي طويل الأجل.

الميزة الاستراتيجية الإضافية التي يمكن أن يوفرها سيناريو إقامة دولة كردية في شمال العراق، لإسرائيل، تكمن في إيجاد تواصل مباشر مع الجمهورية الإسلامية عبر الجغرافيا الكردية. وهي تراهن على أن يساهم ذلك في زيادة قدراتها في الردّ والردع والدفاع، عبر تعميق التحالف مع الدولة الكردية المفترضة، التي تتوافر فيها - من منظور إسرائيلي - الأرضية والتاريخ والعلاقات والمصالح لتحقيق أقصى الطموح الإسرائيلي التوسعي. وتهدف إسرائيل بذلك إلى إفقاد إيران إحدى أهم المزايا التي تتفوق بها، والتي تحضر بقوة لدى المؤسسة الأمنية، عبر مفهوم مفاده أن "لإيران حدوداً مع إسرائيل، فيما ليس لإسرائيل حدود مع إيران". لكن مع إقامة الدولة الكردية، يصبح لكل منهما، وفق المفهوم الأمني الإسرائيلي، حدود مع الآخر، وهو ما سيكون له تداعياته الاستراتيجية والأمنية. في ضوء ذلك، من المؤكد أن "إسرائيل" ستؤدي دوراً بعيداً عن الإعلام مع عواصم القرار الدولي، وتحديدًا في واشنطن، من أجل دعم خيار إقامة دولة كردية مستقلة في هذه المرحلة تحت عناوين إنسانية مزيفة.

وبحسب المنطق الإسرائيلي، فإن دولة كردية في شمال العراق ستكون نواة لدولة كردية أكبر يمكن أن تضمّ لها لاحقاً مناطق التواجد الكردي في شمال وشمال شرق سوريا، وشرق تركيا وغرب وشمال غرب إيران. وستمكن الدولة الكردية "الكبيرة" كيان العدو من اصطياح عدة عصابات بجزر واحد، حيث تفترض "إسرائيل" أن مثل هذه الدولة ستواصل نهج إقليم كردستان التاريخي في التحالف معها بحيث أن هذه الدولة يمكن أن ترتبط بشراكة إستراتيجية مع تل أبيب، تقلص من عزلتها، وتزيد من هامش المناورة أمامها في التأثير على المشهد الإقليمي. من هنا لم يكن مستهجنًا أن يجزم معلق الشؤون العسكرية، ألون بن دافيد، أن دولة كردية تضم أجزاء من العراق وإيران وسوريا وتركيا ستمثل "حليف الأحلام بالنسبة لإسرائيل" (معاريف، ٢٠١٥-٦-٣٠). وفي الوقت ذاته، فإن الإعلان عن مثل هذه الدولة سيحول دون إحياء خطر تشكل "الجبهة الشرقية"، والتمثّل في إمكانية تعرض "إسرائيل" لغزو من الناحية الشرقية، حيث إن إعلان الدولة الكردية يعني عملياً إعلاناً رسمياً عن تقسيم العراق وإقرار دولي.

باختصار يمكن القول أنه ممّا لا شك فيه أن قيام دولة كردية عنصرية كبرى سيضمن تحقيق المصالح الإسرائيلية في كل من سوريا والعراق، اللتين تشهدان صراعاً داخلياً عنيفاً بتشجيع ودعم إقليمي ودولي. فتقسيم سوريا والعراق يُسهم في تحقيق الهدف الإستراتيجي الإسرائيلي الأبرز المتمثّل في تصفية وجود الدولتين العربيتين الأقوى السورية والعراقية وتحويلهما إلى كانتونات ذات صبغة عرقية ومذهبية على غرار "إسرائيل" اليهودية التي ستكون لها اليد الطولى والهيمنة الواسعة على الجميع. وقد سبق للجنرال عوزي ديان، رئيس مجلس الأمن القومي ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية "أمان" الأسبق، أن تحدّث عن دور

الدولة الكردية المهم في محاصرة أنقرة وطهران، على اعتبار أن مثل هذا الدور يقلص من قدرة هاتين الدولتين على التفرد للاهتمام بالصراع مع "إسرائيل" مستقبلاً. مع العلم أنّ إسرائيل استخدمت إقليم كردستان في العمل ضد إيران، حيث كشفت وسائل إعلام أجنبية أنّ جهاز الموساد اتخذ من "كردستان" منطلقاً لتنفيذ عمليات سرية استخباراتية ضد المشروع النووي الإيراني .

إنّ ما يجري اليوم في شمال العراق يُنذر بعمق المؤامرة الكارثية التي حلّت بهذا البلد العربي، عندما تنتكر جماعة من أكراد العراق لوطنها الذي عاشت فيه طويلاً وهي جزء لا يتجزأ من نسيج الشعب العراقي، عاشت في خيمته الكبرى، وانصهرت في بوتقته، وتقاسمت رغيف الخبز مع إخوانها العرب، في السراء والضراء، دافعت عن العراق ضد الأخطار المحدقة، لكن ظهور هذه الجماعات الكردية الشاذة التي وقعت في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية والموساد الصهيوني، بدت وكأنها تريد إقامة دولة كردية انفصالية عن العراق بالقوة تخدم مصالح الكين الصهيوني اللقيط في قلب الوطن العربي. ونحن نعرف جيداً أن هذه الجماعات الكردية هي التي ساعدت أمريكا في احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وهي التي أدخلت تنظيم "داعش" الإرهابي إلى الموصل، وهي التي سيطرت على آبار كركوك النفطية مع احتلال أجزاء من مدينة كركوك وطردت العرب والتركمان، وهي التي سمحت للكيان العاصب بفتح قنصلية له في أربيل، وهي التي دربت الإرهابيين (داعش والنصرة) وأدخلتهما إلى سورية العربية تحت مسميات عديدة لقتل الشعب العربي السوري الذي يقود أكبر معركة للشرف والاستقلال والحرية عرفها التاريخ العربي المعاصر. ومن المفارقات المستغربة أن الاستفتاء والانفصال جاء في الوقت الذي كان فيه العراق بكل مكوناته يخوض حرباً ضروساً ضد الإرهاب وتنظيم "داعش" الإرهابي في الموصل وتلعفر والحويجة ومناطق متفرقة أخرى من العراق، فهذه المفارقة، تشكّل إحدى أخطر الاستفزازات للقيم الوطنية والمشاعر الشعبية، وهي تعبّر عن أن القابعين في أربيل العراق ليسوا بوارد الانتظار لتصفية الإرهاب من العراق والاحتكام بعد ذلك للدستور الذي شاركوا بفعالية في صياغة بنوده التي يرفض بعضها معظم الشعب العراقي، لكونها سبباً في الإشكاليات وتسهيل عمليات الانفصال على أساس عرقي وطائفي ومذهبي. فالعلاقة بين مكونات وفصائل المجتمع العراقي ليست حديثة، وإنما تمتد لعمق التاريخ. وبالتالي إنّ ما يقوم به بعض الانفصاليين الأكراد في العراق، إنّما هو دليل قاطع على ما قاله الإرهابي الصهيوني (جلعاد شالوم) في القناة الإسرائيلية الرابعة يوم ٢٦/١/٢٠١٦: "إنّ ولدت دولة كردية في المنطقة سنكون أول المعترفين بها، وستكون عاملاً استراتيجياً لمنع التواصل بين العراق وسورية لمنع أي اتفاق عراقي - سوري". وهذا يؤكد حقيقة أنّ "الدولة اليهودية الكردية" المزعومة، هي أكبر ضربة للأمن القومي العربي بأكمله. خاصة وأنّ الأكراد في العراق اليوم يأخذون من الدولة العراقية ولا يعطون، فلماذا هذا

الانفصال السريع؟، فهل براميل النفط التي تستخرج من كردستان وتباع في السوق السوداء في "إسرائيل" وتركيا وأمريكا وإفريقيا وبريطانيا صارت دافعاً لإقامة الكيان السياسي الانعزالي؟. الحقيقة الدامغة هي أنّ السرطان الكردي مرشح ليهاجم دولاً أخرى محيطة بالعراق، يعيش فيها من ١٨-٢٥ مليون مواطن كردي، وهذا العدد يفوق أكراد العراق وسورية بالملايين ما سيخلق تهديداً لكل هذه الدول، ستكون من نتائجه الفوضى العارمة والانفلات الأمني على حدود هذه الدول وداخلها وتمزيق النسيج المجتمعي الإنساني فيها.